

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية
المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية
المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ وتقرير الفحص المحدود عليها

الصفحة	المحتويات
٣-١	تقرير الفحص المحدود
٥-٤	الميزانية المستقلة
٦	قائمة الدخل المستقلة
٧	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٨	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٥١-٩	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون
زملاء جمعية المحاسبين والمراجعين
المصرية

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
زملاء جمعية المحاسبين والمراجعين
المصرية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المستقلة الدورية المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية شركة مساهمة مصرية في ٣١ مارس ٢٠١٥ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٥ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على استنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

١- طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٧-١)، (٣٤-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية، يتضمن بند استثمارات في شركات تابعة ما يعادل مبلغ ١,٨ مليار جنيه مصري يمثل تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٥٥٪ من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح، وقد اصدرت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ كفالة تضامنية لصالح الشركة التابعة بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري لأحد البنوك المصرية بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي بناء على موافقة الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ وذلك حتى تمام سداد التسهيلات الممنوحة للشركة التابعة وفي ضوء بعض المؤشرات المالية والتشغيلية السلبية للشركة التابعة طبقاً لقوائمها المالية ولتقدير مدى الحاجة الي تحديد الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار فقد قامت إدارة الشركة التابعة بإعتماد الدراسة المالية المعدة من أحد المستشارين الماليين المستقلين والتي تفيد بأن القيمة العادلة لسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ تزيد عن قيمته الدفترية والاسمية في حالة تحقق الافتراضات والتوقعات التي بنيت عليها الدراسة المذكورة اخذاً في الاعتبار عمليات اعادة الهيكلة التي تقوم بها الشركة ومساهمتها، وبتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة علي زيادة رأس المال المصدر بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد بإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي علي أن يكون إكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال استخدام الأرصدة الدائنة المستحقة لشركة حديد عز لدي الشركة التابعة علي أساس القيمة العادلة للسهم، ومن ثم ترى إدارة الشركة بانه لا داعي حالياً لتحميل قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ بأى خسائر اضمحلال في قيمة ذلك الاستثمار.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٤-٢)، (٢٩-١)، من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

وقد قامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٢٩,٧ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بنسب خبير فى الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ ليضع الخبير تقريره، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٤-٢)، (٢٩-٣)، (٣٨-٢)، من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية، فقد نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة ضريبة المبيعات الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة ميناء الإسكندرية بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإدارى الموقع لصالح هيئة الميناء.

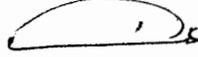
وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٤- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٥-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية، فقد أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح السابق - شركة تابعة ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقد قامت إدارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار وتري إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة اليها وتم التأجيل الي جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحددة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى الغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة اخرى و قد تداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٥.

مراقبا الحسابات

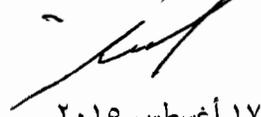
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y

عماد حافظ راغب



KPMG حازم حسن

حاتم عبد المنعم منتصر



الإسكندرية في ١٧ أغسطس ٢٠١٥

شركة العز الدخيلة للصنوب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة الدورية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>		
			الأصول طويلة الأجل
٤ ٢٥٧ ٢٣٩ ٤٣٦	٤ ١٧٧ ٤١٦ ٦٢٦	(٥)،(٢-٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٩٤ ٦١٦ ٧١٣	١٠٧ ٨٧٣ ٧٢٤	(٦)،(٣-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
١ ٨٧٣ ٤٦٤ ٠٠٠	١ ٨٧٣ ٤٦٤ ٠٠٠	(١-٧)،(١-٥-٣)	إستثمارات مالية في شركات تابعة
٩٦ ٩٤٧	٩٦ ٩٤٧	(٢-٧)،(٢-٥-٣)	إستثمارات مالية في شركات شقيقة
٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨	٣٤ ٠١٦ ٧٤٦	(٨)	إقراض طويل الأجل
<u>٦ ٢٥٧ ٤٧٩ ٥٣٤</u>	<u>٦ ١٩٢ ٨٦٨ ٠٤٣</u>		إجمالي الأصول طويلة الأجل
			الأصول المتداولة
٥١٠	٥١٠	(٣-٧)،(٣-٥-٣)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
٢ ٩٦٩ ٧٧٠ ٧٥٣	٢ ٦٩٣ ٥٣٧ ١٥٨	(١٠)،(٧-٣)	مخزون
٢ ٠١٠ ٨٩٧ ٢٨٨	١ ٩٢٢ ٤٠٢ ٤٥٢	(١١)،(٨-٣)	عملاء ومدينون
٧ ٣٩١ ٥٨١	١٢١ ٠٦٠ ٥١٥	(١-٣٢)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٨٢٠ ٩٨٥ ١٢٢	١ ٦١٦ ٤٣٥ ٢٤٤	(١٢)،(٩-٣)	التقنية بالبنوك والصندوق
<u>٥ ٨٠٩ ٠٤٥ ٢٥٤</u>	<u>٦ ٣٥٣ ٤٣٥ ٨٧٩</u>		إجمالي الأصول المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٣ ٢٩٥ ٦٥٦ ٨٠٤	٣ ٨٣٥ ٦٧١ ٣٤٣	(١٣)،(٩-٣)	بنوك أرصدة دائنة
١ ٠٨٣ ٦٤٢ ٦٩٩	٩٩٠ ٤٥٨ ١٧٢	(١٥)،(١٣-٣)	موردين واوراق دفع وأرصدة دائنة أخرى
٣ ٨٨٢ ٩٩٥	١٢٧ ٧١١ ٣٥٥	(١-٣٢)	مستحق الى أطراف ذات علاقة
٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣	٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣	(٢-١٤)،(١٢-٣)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام
١٩٥ ٨٤٤ ٣٤٠	١٩٥ ٨٤٤ ٣٤٠	(١٦)،(١٤-٣)	المخصصات
٢٩ ٤٣١ ١٤٤	٢٩ ٤٣١ ١٤٤	(٣-٩)،(١٧-٣)	ضريبة الدخل
٢ ٧٩٩ ٤٢٥	١ ٨١٢ ٢٠٠	(١٧)،(١٧-٣)	التزامات نظام المعاش التكميلي
<u>٤ ٩٧٤ ٥١٦ ٤٣٠</u>	<u>٥ ٥٤٤ ١٨٧ ٥٧٧</u>		إجمالي الالتزامات المتداولة
<u>٨٣٤ ٥٢٨ ٨٢٤</u>	<u>٨٠٩ ٢٤٨ ٣٠٢</u>		رأس المال العامل
<u>٧ ٠٩٢ ٠٠٨ ٣٥٨</u>	<u>٧ ٠٠٢ ١١٦ ٣٤٥</u>		إجمالي الاستثمار (بعده)

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

تابع - الميزانية المستقلة الدورية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
<u>٧.٠٩٢.٠٠٨.٣٥٨</u>	<u>٧.٠٠٢.١١٦.٣٤٥</u>	ما قبله - إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو التالي:- حقوق الملكية
١.٣٣٦.٤٤١.٣٠٠	١.٣٣٦.٤٤١.٣٠٠ (١٩-ب)	رأس المال المصدر والمدفوع
٩٢٤.٧١٥.٧٦٥	٩٢٤.٧١٥.٧٦٥ (١٩-ج)	الاحتياطيات
١.٠٠٦.٢٠٤.٢٤٤	٧٨٢.٠٤٢.٧٧٧	الأرباح المرحلة
٣٥.٩٤٥.٨٦٨	(١١٦.١٦٣.١٠٨)	صافي (خسارة) / أرباح العام
<u>٣.٣٠٣.٣٠٧.١٧٧</u>	<u>٢.٩٢٧.٠٣٦.٧٣٤</u>	الإجمالي
(٢٦٠.١٠٧.٣٣٥)	--	يخصم: توزيعات أرباح فترية خلال الفترة / العام (١١-٣)،(١٩-د-٢)
<u>٣.٠٤٣.١٩٩.٨٤٢</u>	<u>٢.٩٢٧.٠٣٦.٧٣٤</u>	إجمالي حقوق الملكية
٣.٣٥٤.١١١.٨٥٠	٣.٤٢٢.٤٦٦.٨٨٦ (١٤-١)،(٣-١٢)،(١٤-٢)	الالتزامات طويلة الأجل
٦٥٧.٥٤٣.٨٢٩	٦١٠.٢٢٤.٩٣٥ (٩-١)،(٣-١٧-د)	قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٣٧.١٥٢.٨٣٧	٤٢.٣٨٧.٧٩٠ (١٧)،(٣-١٧-هـ)	التزامات ضريبية مؤجلة
<u>٤.٠٤٨.٨٠٨.٥١٦</u>	<u>٤.٠٧٥.٠٧٩.٦١١</u>	التزامات نظام المعاش التكميلي
<u>٧.٠٩٢.٠٠٨.٣٥٨</u>	<u>٧.٠٠٢.١١٦.٣٤٥</u>	إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥١) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المستقلة.
- تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية) "مرفق".
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".
- التاريخ: ١٧ اغسطس ٢٠١٥

رئيس
مجلس الإدارة
مهندس / فاروق زكى إبراهيم

عضو مجلس
الإدارة المنتدب
محمد رائد البيلواي

المراقب المالي والقائم بأعمال
مدير القطاع المالي
علاء الشرفاوي

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح	
جنيه	جنيه	رقم	
٣ ٣٠٣ ٤٧٢ ٤٩٢	٣ ٣٢٠ ٠٨٣ ٠٩٨	(٢٠)،(١١٥-٣)	المبيعات (بالصافي)
(٢ ٩٤١ ٥٩٣ ٥٠٤)	(٣ ٠٥٣ ٧٨٠ ٥٨٤)	(٢١)	تكلفة المبيعات
٣٦١ ٨٧٨ ٩٨٨	٢٦٦ ٣٠٢ ٥١٤		مجمل ربح النشاط
١٠ ٩١٢ ٢٦١	٣ ٦٢٣ ٣٥٧	(٢٢)	إيرادات تشغيل أخرى
(٢٤ ٨١٩ ٢٤٩)	(٢٧ ١٦٥ ٩٢٣)	(٢٣)	مصروفات البيع والتوزيع
(٦٦ ٥١٢ ١٧٥)	(٧٦ ٤٦٢ ١٠٩)	(٢٤)	مصروفات إدارية وعمومية
(٣ ٧٨٢ ٨٥٦)	(٥ ٨٨١ ١٢٦)	(٢٥)	مصروفات تشغيل أخرى
٢٧٧ ٦٧٦ ٩٦٩	١٦٠ ٤١٦ ٧١٣		الأرباح الناتجة من التشغيل
٢٤ ٤٦٤ ٧٣٧	١٦ ٦٤٦ ٦١١	(٢٦)،(١٥-٣)	إيرادات تمويلية
(١٠٥ ٨٦٠ ٧٥٥)	(٣٤٠ ٥٤٥ ٣٢٦)	(٢٧)،(١٧-٣)	مصروفات تمويلية
(٨١ ٣٩٦ ٠١٨)	(٣٢٣ ٨٩٨ ٧١٥)		صافي المصروفات التمويلية
١٩٦ ٢٨٠ ٩٥١	(١٦٣ ٤٨٢ ٠٠٢)		صافي (الخسارة) / الأرباح قبل الضرائب
(٧٣ ٤٤٨ ١٧٨)	--	(٢٨)	ضريبة الدخل
٢١ ٢٩٥ ٥٢٧	٤٧ ٣١٨ ٨٩٤	(٢٨)،(٩)،(١٧-٣)	الضريبة المؤجلة
١٤٤ ١٢٨ ٣٠٠	(١١٦ ١٦٣ ١٠٨)		صافي (خسارة) / ربح الفترة
١٠,٧٨	(٨,٦٩)		نصيب السهم من صافي (خسارة) / ربح الفترة (جنيه/سهم) (٣٠)

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥١) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المستقلة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
١٩٦ ٢٨٠ ٩٥١	(١٦٣ ٤٨٢ ٠٠٢)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي (الخسائر) / أرباح الفترة قبل الضرائب
			تسويات لمقابلة صافي (خسارة) / الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٠٢ ١٢٩ ١٢٩	١٠٨ ٠٦٦ ٤٨٠	(٥)	إهلاك الأصول الثابتة
(١ ٧٨٩ ٥٧٠)	--		أرباح رأسمالية
(٢٤ ٠٢٦ ٤٩١)	(١٦ ١٧٣ ٨٧٩)	(٢٦)	إيرادات فوائد دائنة
٧٩ ١٣٦ ٤٨٩	١٣١ ٤٧٣ ٧٧٣	(٢٧)	فوائد تمويلية
٢٦ ٣٦٢ ٣١٩	٢٠٨ ٥٩٢ ٦١٨	(٢٧)	فروق أسعار صرف عملات أجنبية
٣٦١ ٩٤٧	٤٧٨ ٩٣٥	(٢٧)،(٨)	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للإقراض طويل الأجل
(٤٣٨ ٢٤٦)	(٤٧٢ ٧٣٢)	(٢٧)،(٨)	استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للإقراض طويل الأجل
٤ ٠٨٦ ٩٤٤	٣ ٠٧٨ ٤٣٨	(١٧)	الفروق الناشئة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
٣٨٢ ١٠٣ ٤٧٢	٢٧١ ٥٦١ ٦٣١		أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٢٥١ ٩٣٨ ٠٠٦)	٢٧٦ ٢٣٣ ٥٩٥	(١٠)	التغير في المخزون
٢٨ ٦٨٢ ٣٦١	(٢٤ ٨٤٠ ١٢٣)	(٣٢)،(١١)	التغير في العملاء والمدينون
(٢٣٧ ٢٥٦ ٧٤٢)	(٧٩ ٦٩٨ ٤١٢)	(٣٢)،(١٤)	التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى
١ ١٨٧ ٣٧٥	١ ١٦٩ ٢٩٠	(١٧)	التزامات نظام المعاش التكميلي
(٧٧ ٢٢١ ٥٤٠)	٤٤٤ ٤٢٥ ٩٨١		فوائد مدفوعة
(١٠٩ ١٨٩ ٢٩١)	(١٥٦ ٨٥٤ ٩٦٨)		صافي النقدية المتاحة من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١٨٦ ٤١٠ ٨٣١)	٢٨٧ ٥٧١ ٠١٣		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٦٤ ٧٨٣ ١٦٧)	(٤١ ٥٠٠ ٦٧٩)	(٦)،(٥)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١ ٧٨٩ ٥٧٠	--		المحصل من بيع أصول ثابتة
(٤ ١٥٥ ٥١٤)	(٧ ٢٧٠ ٠٠٤)		مدفوعات لإقراض الغير
٤ ٢٣٣ ١٩٢	٤ ٩٧٥ ٥١٨		متحصلات من إقراض للغير
٢٤ ٠٢٦ ٤٩١	١٦ ١٧٣ ٨٧٩	(٢٦)	فوائد محصلة
(٣٨ ٨٨٩ ٤٢٨)	(٢٧ ٦٢١ ٢٨٦)		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٣٢ ٦٦٩ ١٠٢	٢ ٣٢٣ ١٣١		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٤٨٧ ٩٤٢ ٨٥٧)	(١٨٠ ٢٥٩ ٥٧٦)		مقبوضات نقدية من قروض والتزامات أخرى
--	٢٣٣ ٠٨٢ ٧٩٧		مدفوعات نقدية عن أقساط القروض والتزامات أخرى
--	(٥٩ ٦٦٠ ٤٩٦)	(١٤)	مقبوضات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٤٥٤ ٩٣٢ ١١٧	٦٠١ ٢٦٩ ١٦٢		مدفوعات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٢٦٦ ٨١٢ ٩٥٩	(٢٢٩ ٧٩٧ ٠٦٣)	(١٢)	مقبوضات من بنوك - تسهيلات ائتمانية
٢٦٦ ٤٧١ ٣٢١	٣٦٦ ٩٥٧ ٩٥٥		التغير في الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
٤١ ١٧١ ٠٦٢	٦٢٦ ٩٠٧ ٦٨٢		صافي النقدية المتاحة من أنشطة التمويل
٥٩٨ ٧١٨ ٦٦٧	٥٢٠ ٠٤٧ ٠٠٠		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٦٣٩ ٨٨٩ ٧٢٩	١ ١٤٦ ٩٥٤ ٦٨٢	(١٢)	النقدية وما في حكمها في أول الفترة
			النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥١) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المستقلة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

الإجمالي	أرباح / (خسارة) الفترة	توزيعات أرباح فترية	الأرباح المرحلة	احتياطات	رأس المال المصدر والمدفوع
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤ ٣٠٨ ٨٤٠ ٧٠٧	١ ١٦١ ٢٥٥ ٣٣٥	--	٨٨٦ ٤٢٨ ٣٠٧	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠
(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	--	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	--	--	--
٣ ٨٠٧ ٠٥٥ ٧٦١	١ ١٦١ ٢٥٥ ٣٣٥	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	٨٨٦ ٤٢٨ ٣٠٧	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠
--	(١ ١٦١ ٢٥٥ ٣٣٥)	--	١ ١٦١ ٢٥٥ ٣٣٥	--	--
--	--	٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	--	--
١٤٤ ١٢٨ ٣٠٠	١٤٤ ١٢٨ ٣٠٠	--	--	--	--
٣ ٩٥١ ١٨٤ ٠٦١	١٤٤ ١٢٨ ٣٠٠	--	١ ٥٤٥ ٨٩٨ ٦٩٦	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠
(٥٣٩ ٦٩٤ ٤٥٢)	--	--	(٥٣٩ ٦٩٤ ٤٥٢)	--	--
(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	--	--
(١٠٨ ١٨٢ ٤٣٢)	(١٠٨ ١٨٢ ٤٣٢)	--	--	--	--
٣ ٠٤٣ ١٩٩ ٨٤٢	٣٥ ٩٤٥ ٨٦٨	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	١ ٠٠٦ ٢٠٤ ٢٤٤	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠
--	(٣٥ ٩٤٥ ٨٦٨)	--	٣٥ ٩٤٥ ٨٦٨	--	--
--	--	٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	--
(١١٦ ١٦٣ ١٠٨)	(١١٦ ١٦٣ ١٠٨)	--	--	--	--
٢ ٩٢٧ ٠٣٦ ٧٣٤	(١١٦ ١٦٣ ١٠٨)	--	٧٨٢ ٠٤٢ ٧٧٧	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (المعلة)
توزيعات ارباح نقدية فترية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣

صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (المعلة)
المحول إلى الأرباح المرحلة - صافي أرباح عام ٢٠١٣
إفقال توزيعات الارباح النقدية الفترية خلال عام ٢٠١٣ في الأرباح المرحلة

صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤

توزيعات أرباح نقدية عن عام ٢٠١٣
توزيعات أرباح نقدية فترية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

صافي (خسارة) الفترة المالية من اول ابريل ٢٠١٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
المحول إلى الأرباح المرحلة - صافي أرباح عام ٢٠١٤
إفقال توزيعات الارباح النقدية الفترية عن عام ٢٠١٤ في الأرباح المرحلة
صافي (خسارة) الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥
صافي (خسارة) الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥١) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المستقلة.

١ - نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجاري تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.
- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.
- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.
- مقر الشركة العجمي - البيطاش، الإسكندرية - مصر.
- رئيس مجلس الإدارة السيد المهندس/ فاروق زكي إبراهيم والعضو المنتدب للشركة السيد الأستاذ/ محمد رائد البيلوي.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ب - أسس القياس

- تعد القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة إلى قيمتها العادلة بالنسبة إلى الأصول والالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت.
- لأغراض العرض تم استخدام التقييم المتداول وطول الأجل في الميزانية المستقلة، بينما تم تحليل المصروفات في قائمة الدخل المستقلة على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المستقلة.

ج - عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

د - استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءاً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-

- ١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٩، ٣٤).
- ٢- الأضمحلال في قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١١).
- ٣- الأضمحلال في قيمة الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ٧).
- ٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣-٢ ج).
- ٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٦).
- ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ٣-٢٠، ١٨).

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

٣-١ ترجمة العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المستقلة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المستقلة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المستقلة بقائمة الدخل المستقلة.

٣-٢ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٢ ج) وأى اضمحلال في قيمتها (٣-١٠ ب). تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وتتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية إنشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول. يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المستقلة كمصروف عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المستقلة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة - لا يتم إهلاك الأراضي - بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب أهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر:-

البيان

العمر الإنتاجي المقدر
(سنة)

٥٠
٣٣,٣
٢٥

مباني وإنشاءات

مباني الإدارة
مباني المصانع
إنشاءات

آلات ومعدات

مصانع الاختزال المباشر
مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
باقي المصانع

وسائل نقل وانتقال

سيارات ركوب وانتقال
دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
دراجات

عدد وأدوات

٥
٤
٢
٤

أثاث ومعدات مكاتب

أثاث ومعدات حاسب آلي
أثاث ومعدات مكاتب

٥- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الدخل المستقلة ببند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

٣-٣ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الإنهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

٤-٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المستقلة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٥-٣ الاستثمارات

١-٥-٣ استثمارات مالية في شركات تابعة

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة مخصوماً منها إيه خسائر اضمحلال في قيمتها. هذا وتقوم الشركة بتقييم الاستثمارات الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية المستقلة وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الاستثمار بقيمة خسائر الاضمحلال وتحميله على قائمة الدخل المستقلة وفي حالة الارتفاع في القيمة في فترات لاحقة يتم إضافة هذا الارتفاع الي قائمة الدخل المستقلة وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل المستقلة خلال فترات مالية سابقة.

٢-٥-٣ استثمارات مالية في شركات شقيقة

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة نفوذ مؤثر بها على نشاطها المالي والتشغيلي. النفوذ المؤثر عندما يكون للمجموعة حصة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت. الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمني لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة. في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٣-٥-٣ استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المستقلة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المستقلة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل المستقلة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ القوائم المالية المستقلة، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا تتوفر المعلومات الضرورية لتقييمها باحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

٦-٣ استثمارات مالية (أذون خزائنية)

يتم تقييم الاستثمارات المالية (أذون خزائنية) - إن وجدت - بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الاسمية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية وباستخدام سعر الفائدة الفعلي ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المستقلة في الفترة التي يتحقق فيها.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصا التكلفة التقديرية للإتمام و مصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

- أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.
- ج- الإنتاج تحت التشغيل على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
- د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة وغير مباشرة).

٨-٣ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة إلا إذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المستقلة في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المستقلة ويتم القياس الأولي لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي مخصوماً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (٣-١٠-أ).

٩-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأذون الخزائنية ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من إدارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة.

١٠-٣ الإضمحلال

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل المستقلة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل المستقلة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الإضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المستقلة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المستقلة.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مستقلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإسترادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المستقلة.

تتمثل القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المستقلة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإسترادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٣-١١ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغيير في حقوق الملكية وتبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

٣-١٢ القروض

يتم الاعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإسترادية في قائمة الدخل المستقلة على مدار فترة كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

٣-١٣ موردون وأرصدة دائنة أخرى

يتم الاعتراف الأولى بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة المباشرة للمعاملة. ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي - كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

٣-١٤ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ القوائم المالية المستقلة وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

٣-١٥ الإيراد

أ- **البضاعة المباعة والخدمات المقدمة**
يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المستقلة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإيراد بالبضاعة.

ب- **الفوائد الدائنة**
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المستقلة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

ج- **إيرادات الاستثمارات**
يتم الاعتراف بإيرادات الاستثمارات في الشركات وفقاً لما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار التوزيع بالجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والتي اعتمدت توزيعات الأرباح.

٣-١٦ **حصة العاملين في الأرباح**
وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة وكالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٣-١٧ **المصروفات**
يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل المستقلة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- **مدفوعات الإيجار**
يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المستقلة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجابية المحصلة بقائمة الدخل المستقلة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

ب- **الفوائد المدينة**
يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بفروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المستقلة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.

ج- **نظام التأمينات والمعاشات للعاملين**
تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل المستقلة طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- **ضريبة الدخل**
تتضمن ضريبة الدخل على أرباح الفترة كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المستقلة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية، وتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المستقلة بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

هـ- نظام المعاشات التكميلية للعاملين

تمنح الشركة العاملين لديها نظم مزايا المعاش التكميلي للعاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الالتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلي" لتغطي جملة هذه الالتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتروارى مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره. وتتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخيم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الاصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل المستقلة تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠٪ من القيمة العادلة لأصول اللائحة أو ١٠٪ من القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية السنة المالية السابقة أيهما اعلي. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عليه يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل المستقلة على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركين في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل المستقلة بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحققت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل المستقلة (تكلفة نظام المعاش التكميلي).

٣-١٨ نصيب السهم في الأرباح / (الخسائر)

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح والخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

٣-١٩ الاحتياطات

طبقاً للنظام الاساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين احتياطي قانونى، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٢٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن النسبة تعين العودة إلى الاقتطاع.

٣-٢٠ إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية لاستخدامها للأدوات المالية:

* خطر الائتمان * خطر السيولة * خطر السوق

ويوضح هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإفصاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف الشركة إلي وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين علي دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

وتقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعاونة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولي لجنة المراجعة كلاً من أعمال الفحص المنتظم والمفاجئ لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر وتقوم بالتقرير عن نتائج الفحص إلي مجلس الإدارة.

٣-٢٠-أ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر تعرض الشركة لخسائر مالية في حالة عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء ومدينو الشركة.

العملاء وأوراق القبض والمدينون

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل علي خطر الائتمان.

معظم مبيعات الشركة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء علي قطاعات متنوعة وتوجد رقابة حازمة علي الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان علي العملاء محددين.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الائتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته علي رد تلك الأرصدة والوفاء بالتزاماته المتفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللتحكم في ذلك الخطر تقوم الشركة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة علي درجة ملائمة ائتمانية عالية ومستقرة.

٣-٢٠-ب خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة لالتزاماتها حسب الشروط التعاقدية مع الغير. إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو الحاق الضرر بسمعة الشركة، كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لملائمة أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٣-٢٠-ج خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن توثر علي إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر أسعار الصرف

تتعرض الشركة لخطر أسعار الصرف على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني. وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن الشركة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال التدفقات النقدية المتولدة من خلال التشغيل الاساسي للشركة ومن خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل. الأمر الذي من خلاله يوفر تحوطاً اقتصادياً للشركة دون الدخول في عمليات مشتقات.

خطر سعر الفائدة

تتعرض الشركة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الاقتراض والتسهيلات الائتمانية حيث أن عمليات الاقتراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الاقتراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض الشركة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة. ولا تدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للشركة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتغير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

ينشأ هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحتفظ بها الشركة - إن وجدت - وتراقب إدارة الشركة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها - إن وجدت - بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية المستقلة الخاصة بهذه الأسهم. وتتم إدارة الاستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل استثمار على حدة وكافة قرارات الشراء والبيع يتم اعتمادها بواسطة مجلس إدارة الشركة وبعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الاستثمار الخاصة بالشركة هو تعظيم العائد من هذه الاستثمارات وتستعين الإدارة بالاستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٣-٢٠-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. ويتولى مجلس الإدارة متابعة العائد على رأس المال والذي حددته الشركة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوما على إجمالي حقوق الملكية كما يراقب مجلس الإدارة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين - إن وجدت-، كذلك لا توجد أية تغييرات في إستراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٣-٢١-٢ التقارير القطاعية

يتمثل القطاع في عنصر قابل للتمييز في الشركة ويشارك في تقديم منتجات أو خدمات مرتبطة ببعضها البعض (قطاع النشاط)، أو تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي) والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى. يعتمد الشكل الأساسي للتقارير القطاعية على قطاعات النشاط.

٤ - التقارير القطاعية

يتم عرض المعلومات القطاعية الخاصة بأنشطة الشركة ويعتمد الشكل الأولي لقطاعات النشاط على شكل إدارة الشركة وهيكل التقرير الداخلي وذلك وفقاً للأسس الموضوعية بمعرفة إدارة الشركة.

تتضمن نتائج القطاع والأصول والالتزامات المتعلقة به عناصر تتعلق مباشرة بالقطاع وكذلك العناصر التي يمكن تحميلها طبقاً لأساس معقول. تتضمن العناصر غير المحملة بصفة أساسية الاستثمارات والإيرادات المتعلقة بها والقروض والمصروفات المتعلقة بها، والأصول والالتزامات الضريبية.

قطاعات النشاط

تتكون الشركة من قطاعات النشاط الأساسية التالية:-

- الأطوال
- المسطحات

إيضاح رقم	أطوال		مسطحات		الإجمالي	
	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٤/٣/٣١
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
إجمالي الإيرادات	٢ ٤٧٧ ٧٤٩ ٢٩٩	٢ ٢٨٥ ٧٠٣ ١٩٥	٨٤٢ ٣٣٣ ٧٩٩	١ ٠١٧ ٧٦٩ ٢٩٧	٣ ٣٢٠ ٠٨٣ ٠٩٨	٣ ٣٠٣ ٤٧٢ ٤٩٢
إجمالي إيراد القطاع	٢ ٤٧٧ ٧٤٩ ٢٩٩	٢ ٢٨٥ ٧٠٣ ١٩٥	٨٤٢ ٣٣٣ ٧٩٩	١ ٠١٧ ٧٦٩ ٢٩٧	٣ ٣٢٠ ٠٨٣ ٠٩٨	٣ ٣٠٣ ٤٧٢ ٤٩٢
نتائج أعمال القطاع	٢١٧ ٩٩٢ ٣١٩	٢٧٤ ٥٧١ ٦٣٧	٤٨ ٣١٠ ١٩٥	٨٧ ٣٠٧ ٣٥١	٢٦٦ ٣٠٢ ٥١٤	٣٦١ ٨٧٨ ٩٨٨
النتائج من أنشطة التشغيل	١٣٧ ٩٩٧ ٦٩٣	٢١٠ ٦٨٤ ٢٩٦	٢٢ ٤١٩ ٠٢٠	٦٦ ٩٩٢ ٦٧٣	١٦٠ ٤١٦ ٧١٣	٢٧٧ ٦٧٦ ٩٦٩
إيرادات تعويضات	--	--	--	--	--	--
الإيرادات التمويلية	١٣ ٦٢٦ ٧٣٣	١٨ ٥٦٢ ٣٤٦	٣ ٠١٩ ٨٧٨	٥ ٩٠٢ ٣٩١	١٦ ٦٤٦ ٦١١	٢٤ ٤٦٤ ٧٣٧
المصروفات التمويلية	(٢٥١ ٩٩٩ ٠٠٨)	(٨٠ ٣٢٠ ٦٦٥)	(٨٨ ٥٤٦ ٣١٨)	(٢٥ ٥٤٠ ٠٩٠)	(٣٤٠ ٥٤٥ ٣٢٦)	(١٠٥ ٨٦٠ ٧٥٥)
ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة	٣٨ ٧٣٤ ٧٢٨	(٣٩ ٥٧٠ ٢٤٠)	٨ ٥٨٤ ١٦٦	(١٢ ٥٨٢ ٤١١)	٤٧ ٣١٨ ٨٩٤	(٥٢ ١٥٢ ٦٥١)
صافي (خسائر) / أرباح الفترة	(٦١ ٦٣٩ ٨٥٤)	١٠٩ ٣٥٥ ٧٣٧	(٥٤ ٥٢٣ ٢٥٤)	٣٤ ٧٧٢ ٥٦٣	(١١٦ ١٦٣ ١٠٨)	١٤٤ ١٢٨ ٣٠٠

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

الإجمالي		أخرى		مسطحات		أطول		
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	
٥ ٣٧٦ ١٦٥ ٠٢٠	٥ ١٣٨ ٩٦٧ ٢٨٢	--	--	٢ ٦٣٥ ٢٣٤ ٩٣٦	٢ ٦١٦ ٨٨٦ ٨٠١	٢ ٧٤٠ ٩٣٠ ٠٨٤	٢ ٥٢٢ ٠٨٠ ٤٨١	أصول القطاعات
١ ٨٧٣ ٥٦١ ٤٥٧	١ ٨٧٣ ٥٦١ ٤٥٧	١ ٨٧٣ ٥٦١ ٤٥٧	١ ٨٧٣ ٥٦١ ٤٥٧	--	--	--	--	استثمارات
٤ ٨١٦ ٧٩٨ ٣١١	٥ ٥٣٣ ٧٧٥ ١٨٣	٤ ٨١٦ ٧٩٨ ٣١١	٥ ٥٣٣ ٧٧٥ ١٨٣	--	--	--	--	أصول غير محملة
١٢ ٠٦٦ ٥٢٤ ٧٨٨	١٢ ٥٤٦ ٣٠٣ ٩٢٢	٦ ٦٩٠ ٣٥٩ ٧٦٨	٧ ٤٠٧ ٣٣٦ ٦٤٠	٢ ٦٣٥ ٢٣٤ ٩٣٦	٢ ٦١٦ ٨٨٦ ٨٠١	٢ ٧٤٠ ٩٣٠ ٠٨٤	٢ ٥٢٢ ٠٨٠ ٤٨١	إجمالي الأصول
٩ ٠٢٣ ٣٢٤ ٩٤٦	٩ ٦١٩ ٢٦٧ ١٨٨	٩ ٠٢٣ ٣٢٤ ٩٤٦	٩ ٦١٩ ٢٦٧ ١٨٨	--	--	--	--	التزامات غير محملة
٩ ٠٢٣ ٣٢٤ ٩٤٦	٩ ٦١٩ ٢٦٧ ١٨٨	٩ ٠٢٣ ٣٢٤ ٩٤٦	٩ ٦١٩ ٢٦٧ ١٨٨	--	--	--	--	إجمالي الالتزامات
١١ ٠٠٥ ٥٧٣ ٦٨٠	١١ ٠٢٨ ٧٣٣ ٧٢١	--	--	٥ ١٧٣ ٤٩٤ ٨٠٦	٥ ٢٠٨ ٧٢٠ ٤٥٢	٥ ٨٣٢ ٠٧٨ ٨٧٤	٥ ٨٢٠ ٠١٣ ٢٦٩	أصول ثابتة
٦ ٧٤٨ ٣٣٤ ٢٤٤	٦ ٨٥١ ٣١٧ ٠٩٥	--	--	٢ ٨١٨ ٦٥٧ ٢١٨	٢ ٩٠٦ ٥٧٥ ٣٩٠	٣ ٩٢٩ ٦٧٧ ٠٢٦	٣ ٩٤٤ ٧٤١ ٧٠٥	مجمع الإهلاك

٥- الأصول الثابتة								
البيانات								
الأراضي*	مباني وإنشاءات	آلات ومعدات	وسائل نقل وانتقال	عدد وأدوات	أثاث ومعدات مكاتب	أثاث ومعدات	الإجمالي	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٤٤٠.١٢٤.٠٣٠	١.٣٨٨.١٦٥.١٠٤	٨.٩٥١.٩٠٧.٩٨٤	١٤٤.٢٢٤.٠٣٢	٢١.٧٨١.٧٠٦	٣٢.٧٥٩.٢٠٨	٢٦.٦١١.٦١٦	١١.٠٠٥.٥٧٣.٦٨٠	التكلفة في أول يناير ٢٠١٥
--	--	٨.٣٣٠.٥٢١	١٤.٩٠٤.٢٠٥	٩.٥١٥	٢.٦٠٣.٣٧٨	٢.٣٩٦.٠٥١	٢٨.٢٤٣.٦٧٠	إضافات خلال الفترة
--	--	--	(٢.٥٩٩.٧١٦)	(١.٦١.٢٣٤)	(٣١١.٤٨٣)	(٢.١١.١٩٦)	(٥.٨٣.٦٢٩)	استبعادات خلال الفترة
٤٤٠.١٢٤.٠٣٠	١.٣٨٨.١٦٥.١٠٤	٨.٩٦٠.٢٣٨.٥٠٥	١٥٦.٥٢٨.٥٢١	٢١.٦٢٩.٩٨٧	٣٥.٠٥١.١٠٣	٢٦.٩٩٦.٤٧١	١١.٠٢٨.٧٣٣.٧٢١	التكلفة في ٣١/٣/٢٠١٥
--	٨٥٤.٧٦٥.٣١٨	٥.٧٦٦.٤٨٤.١٩٨	٧٩.٩٧٣.٢٣٩	١٦.٥٢٣.٩٩٣	١٦.٧٧٤.٥٦٩	١٣.٨١٢.٩٢٧	٦.٧٤٨.٣٣٤.٢٤٤	مجموع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٥
--	١٠.٢٢٢.٣٥٥	٨٩.٧٠٦.٨٩٠	٥.٩١٢.٨٢٤	٤٩٧.٣٨٥	٧٦٦.٢٤١	٩٦٠.٧٨٥	١٠.٨٠٦.٦٦.٤٨٠	إهلاك الفترة
--	--	--	(٢.٥٩٩.٧١٦)	(١.٦١.٢٣٤)	(٣١١.٤٨٣)	(٢.١١.١٩٦)	(٥.٨٣.٦٢٩)	إهلاك الاستبعادات خلال الفترة
--	٨٦٤.٩٨٧.٦٧٣	٥.٨٥٦.١٩١.٠٨٨	٨٣.٢٨٦.٣٤٧	١٦.٨٦٠.١٤٤	١٧.٢٢٩.٣٢٧	١٢.٧٦٢.٥١٦	٦.٨٥١.٣١٧.٠٩٥	مجموع الإهلاك في ٣١/٣/٢٠١٥
٤٤٠.١٢٤.٠٣٠	٥٢٣.١٧٧.٤٣١	٣.١٠٤.٠٤٧.٤١٧	٧٣.٢٤٢.١٧٤	٤.٧٦٩.٨٤٣	١٧.٨٢١.٧٧٦	١٤.٢٣٣.٩٥٥	٤.١٧٧.٤١٦.٦٢٦	صافي الأصول الثابتة
٤٤٠.١٢٤.٠٣٠	٥٣٣.٣٩٩.٧٨٦	٣.١٨٥.٤٢٣.٧٨٦	٦٤.٢٥٠.٧٩٣	٥.٢٥٧.٧١٣	١٥.٩٨٤.٦٣٩	١٢.٧٩٨.٦٨٩	٤.٢٥٧.٢٣٩.٤٣٦	صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٥/٣/٣١
--	١٣٢.٢٠٨.٢٨٠	٢١٧.٠٣١.٢٣٥	٤٩.٤٣٩.٧٦٢	١٣.٦٧٠.٧٣١	١١.٨٨٣.٥٥٨	٣.٢٩٤.٢٣٠	٤.٢٧٠.٥٢٧.٧٩٦	أصول مهلكة دفترياً وما تزال تعمل

* ما زالت الشركة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة- أفراد وجهات مختلفة) إيضاح رقم (٣٥-٤).

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٦- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١
جنيته	جنيته
٣٧ ٥٨٨ ٣٢٨	٣٠ ٣٠٣ ٠٢٠
٣٠ ٢٧٤ ١٧٣	٣٧ ٢٠٥ ٤١٩
٢٦ ٧٥٤ ٢١٢	٤٠ ٣٦٥ ٢٨٥
٩٤ ٦١٦ ٧١٣	١٠٧ ٨٧٣ ٧٢٤

آلات ومعدات تحت التركيب
مباني وإنشاءات
دفعات مقدمة

يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي لم يتم الانتهاء منها حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ وهي كالآتي:-

- ١- مشروع إنشاء سور أرض بزان وحجرات المحولات.
- ٢- مشروع ناقل الخرقة.
- ٣- مشروع تصنيع سيارات نقل خرقة.
- ٤- مشروع نظام الإنذار ضد الحريق.
- ٥- مشروع ساحة تخزين مربعات البليت.
- ٦- الأعمال الإنشائية بمصنع المسطحات.
- ٧- مشروع ERP System - نظام سيمنتك.
- ٨- توريد الموازين بمصنع خدمات المسطحات.
- ٩- توريد حلل الخبث (٨٠ طن).
- ١٠- مشروع سور الأرض الجنوبية.
- ١١- تصنيع البوائق.
- ١٢- المبنى الإداري للقطاع المالي بالقاهرة وكذا مبني خدمات العملاء بالإسكندرية.

٧- الاستثمارات

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١
جنيته	جنيته
١ ٨٢٨ ٤٦٤ ٠٠٠	١ ٨٢٨ ٤٦٤ ٠٠٠
٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠
١ ٨٧٣ ٤٦٤ ٠٠٠	١ ٨٧٣ ٤٦٤ ٠٠٠

١-٧ استثمارات مالية في شركات تابعة

قيمة المعادل لمبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ويتمثل في قيمة مساهمة الشركة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح (نسبة المساهمة ٥٥٪ من رأس المال).
قيمة مساهمة الشركة في رأس مال شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراسيتل" (نسبة المساهمة ٩٠٪ من رأس المال).

٢-٧ استثمارات مالية في شركات شقيقة

قيمة نصيب الشركة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.د.م.م.) (تحت التصفية) وفقا لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ وبالبالغة ٤٨٠ ألف جنيه.
قيمة تكلفة مساهمة الشركة في رأس مال شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.د.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).

٣-٧ استثمارات مالية متاحة للبيع

قيمة تكلفة مساهمة الشركة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)*
يخصم:-
(خسائر) الاضمحلال في قيمة الاستثمارات.

١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦
(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)
٥١٠	٥١٠
١ ٨٧٣ ٥٦١ ٤٥٧	١ ٨٧٣ ٥٦١ ٤٥٧

إجمالي الاستثمارات

* قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ الموافقة على قيام الشركة بالإكتتاب في زيادة رأسمال الشركة العربية للصلب المخصوص (أركوستيل) بمقيمته ٦,٤ مليون جنيه مصري بشرط قيام شركة أركوستيل بإستكمال الحزمة التمويلية لمشروعات التوسع بها ولم يتم البدء في الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار تلك الزيادة حتى تاريخه.

٨- إقراض طويل الأجل

١-٨ يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المستقلة بمبلغ ٣٤ مليون جنيه مصرى وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
جنيه	جنيه	
٩ ٧٩٠ ٣٩١	١١ ١٧٩ ٩٧٥	سلف العاملين تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
١٧ ٦٦٤ ٥٩٠	١٨ ٧٣٤ ٧٤٣	(١١) القيمة الحالية لقرض إسكان للعاملين يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
١ ٢٧٧ ١٧٠	١ ١١٢ ٢٩٥	(١١) القيمة الحالية لقرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) ويسدد على أقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات (بدون فوائد)
١ ٢٤٥ ٢٩٦	١ ٠٥٣ ١٧٠	(١١) سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)
٢ ٠٨٤ ٩٩١	١ ٩٣٦ ٥٦٣	(١١) سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
<u>٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨</u>	<u>٣٤ ٠١٦ ٧٤٦</u>	

٢-٨ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

٣٣ ٦٣٠ ٦٤٨	٣٤ ٧٠٧ ٠٠٤	إجمالي قرض اسكان العاملين
(٤ ٣٠٠ ٧٥٠)	(٤ ٣٠٠ ٧٥٠)	بخصم: المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
<u>٢٩ ٣٢٩ ٨٩٨</u>	<u>٣٠ ٤٠٦ ٢٥٤</u>	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين طويل الأجل
(١١ ٦٦٥ ٣٠٨)	(١١ ٦٧١ ٥١١)	بخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض اسكان العاملين طويلة الأجل
<u>١٧ ٦٦٤ ٥٩٠</u>	<u>١٨ ٧٣٤ ٧٤٣</u>	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

٣-٨ يتمثل قرض اسكان العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقا لقرارات مجلس ادارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣ وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصري ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصري.

قد تم منح القرض وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ الف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون اى أعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ عدد ١ ٥٤٢ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٤,٧ مليون جنيه مصري وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,٣ مليون جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المستقلة.

٤-٨ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
جنيه ٢ ٢٥٤ ٧٥٠	جنيه ٢ ٠٨٩ ٨٧٥	إجمالي قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
(٥١٣ ٠٠٠)	(٥١٣ ٠٠٠)	بخصم: المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند (١١) مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
١ ٧٤١ ٧٥٠	١ ٥٧٦ ٨٧٥	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
(٤٦٤ ٥٨٠)	(٤٦٤ ٥٨٠)	بخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
١ ٢٧٧ ١٧٠	١ ١١٢ ٢٩٥	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل

٥-٨ يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارة من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

قد تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصري عن السنة و بحد أقصى ٢٠ الف جنيه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى أعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٢,٣ مليون جنيه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥١٣ الف جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصيرة الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المستقلة (إيضاح رقم ٣-٨).

٦-٨ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة في قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصري للعامل و ١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١ ٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١ ٥٠٠ جنيه مصري أو ٢ ٠٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الاسرة وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ و تعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٣,٣ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصيرة الأجل.

٧-٨ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٤٧٩ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصيرة الأجل.

٩- أصول والتزامات الضرائب المؤجلة

١-٩ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يلي:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٤		٣١ مارس ٢٠١٥		الضريبة المؤجلة الأصول الثابتة
التزامات جنیه	أصول جنیه	التزامات جنیه	أصول جنیه	
٧٠٩ ٤٥٦ ٨٠٨	--	٦٩٤ ٣٩٤ ٦٢٣	--	المخصصات وخسائر الاضمحلال
--	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	--	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	خسائر العام الضريبية
٧٠٩ ٤٥٦ ٨٠٨	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	٦٩٤ ٣٩٤ ٦٢٣	٣٢ ٢٥٦ ٧٠٩	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام
٦٥٧ ٥٤٣ ٨٢٩		٦١٠ ٢٢٤ ٩٣٥		صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
(٦٨٨ ٣٨٣ ٤١٣)		(٦٥٧ ٥٤٣ ٨٢٩)		بخصم:
(٣٠ ٨٣٩ ٥٨٤)		(٤٧ ٣١٨ ٨٩٤)		الضريبة المؤجلة السابق تحميلها على قائمة الدخل المستقلة
				الضريبة المؤجلة (المرجحة في) قائمة الدخل المستقلة عن الفترة / السنة المالية (إيراد)

٢-٩ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبند التالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	المخصصات الإجمالي
جنیه	جنیه	
٢٧ ٥٥٠ ٠٠٠	٢٧ ٥٥٠ ٠٠٠	
٢٧ ٥٥٠ ٠٠٠	٢٧ ٥٥٠ ٠٠٠	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٣-٩ تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
جنیه	جنیه	
٣٤ ٥٣٧ ٤٢٨	(١٦٣ ٤٨٢ ٠٠٢)	(الخسارة) / الربح قبل الضريبة
١٠ ٣١١ ٢٢٨	--	الضريبة على أساس سعر الضريبة
٣٢ ٦٦٥ ٣٩٦	٥ ٧٥٢ ٣٥٥	المصروفات غير القابلة للخصم
(٢٩ ٣٣٥ ٨٩٧)	--	تبرعات مدفوعة للجمعيات المشهورة وجهات حكومية
٨ ٤٣٥ ٢٢٩	--	اثر المخصصات
٤٦٥ ٣٥٤	--	اثر خسائر الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والانتفاض في المخزون (أرباح) رأسمالية
(١٢ ٢٧٤ ٢٨٨)	--	إيراد استثمارات في شركات تابعة الإهلاك
(٩ ٠٢٥ ٠٠٠)	--	الوعاء الضريبي
٧٢ ٨٠٢ ٢٥٨	٥٠ ٢٠٧ ٢٨٤	الضريبة من واقع الاقرار الضريبي
٩٨ ٢٧٠ ٤٨٠	(١٠٧ ٥٢٢ ٣٦٣)	نسبة الضريبة من واقع الاقرار إلى الربح المحاسبي
٢٩ ٤٣١ ١٤٤	--	
%٧٨,٨٣	--	

٤-٩ تعديل سعر الضريبة

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥٪) على ما يتجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام، ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلي:

- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

- بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.

١٠- المخزون

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١ ١٢٦ ١٥٦ ٥٥٨	٩٩٤ ٤٤٤ ٣١٥	خامات رئيسية ومساعدة
٧٢٤ ٦٨٨ ٦٠٢	٧٣٧ ٥٤٢ ١٨٤	قطع غيار ومهمات *
٢٦٦ ١٩١ ٣٦١	٤٣٣ ١٦٧ ٩٦٩	إنتاج غير تام (أطوال)
٥٧٢ ٣٣٦ ٨٧٤	٢١٣ ٦٤٠ ٩٤٧	إنتاج تام (أطوال)
٩ ٥٤١ ٤٧٠	٢٣ ٤١٥ ٩٧١	إنتاج غير تام (مسطحات)
٢٧٠ ٨٥٥ ٨٨٨	٢٩١ ٣٢٥ ٧٧٢	إنتاج تام (مسطحات) *
<u>٢ ٩٦٩ ٧٧٠ ٧٥٣</u>	<u>٢ ٦٩٣ ٥٣٧ ١٥٨</u>	

* تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهمات بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة البالغة ٣,٢ مليون جنيه مصري و١,٣ مليون جنيه مصري على التوالي والسابق إدراجه بقوائم الدخل عن الأعوام السابقة.

١١- العملاء والمدينون

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٤٢٦ ٨٤٩	١ ١٢٣ ٧٧١	عملاء
٦٢ ٠٣٢ ٦٢٠	٢٧ ٤٤٣ ١٨٦	أعتمادات عملاء (تصدير)
٩ ٤٠٣ ٩٨٤	٧ ٦٢٦ ٤٠٦	أوراق قبض
٦٥٢ ٧٧١ ٣٤٦	٥٠٥ ٣٠٨ ١١٠	موردين - أرصدة مدينة *
٤١٦ ٢١٥ ٩٠٢	٤١٦ ٢١٨ ٣٠٢	تأمينات لدى الغير
١٧ ٥٩١ ٦٠٩	١٣ ٠٠٧ ٢٨٢	مصلحة الجمارك (أمانات)
٥٤٦ ٤٦٧ ٦٠٦	٥٦٦ ٢٠٥ ٥٦٤	مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة **
١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع ***
٣٢٥ ٨٨٨	٤ ٣٢٥ ١٧١	إيرادات مستحقة
٢٨ ١٠٤ ٩٥٢	٣٩ ٣٢٣ ٣١٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
٩٦ ٠٠١ ٧٦٧	١٣٦ ٧٧٥ ٠١٩	ضريبة المبيعات
٨ ٣٦٩ ٩٧٥	٨ ٧٠٣ ٩٥٠	(٨) إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٤ ٣٠٠ ٧٥٠	٤ ٣٠٠ ٧٥٠	(٨) إقراض قصير الأجل - قرض اسكان
٥١٣ ٠٠٠	٥١٣ ٠٠٠	(٨) إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
٣ ٢٨٧ ٩٩١	٣ ٢٨٧ ٩٩١	(٨) إقراض قصير الأجل - سلف العمرة
٤٧٩ ١٧٨	٤٧٩ ١٧٨	(٨) إقراض قصير الأجل - سلف الحج
٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦	٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦	هيئة ميناء الإسكندرية
٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	مدينون - محكمة القاهرة الاقتصادية ***
٦ ٧٨٢ ٥١٧	٢٩ ٩٤٠ ١٠٠	مدينون متنوعون
<u>٢ ٠٥٨ ١٠١ ٨٤٠</u>	<u>١ ٩٦٩ ٦٠٧ ٠٠٤</u>	
(٤٧ ٢٠٤ ٥٥٢)	(٤٧ ٢٠٤ ٥٥٢)	بخصم:
<u>٢ ٠١٠ ٨٩٧ ٢٨٨</u>	<u>١ ٩٢٢ ٤٠٢ ٤٥٢</u>	خسائر الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى *****

* يتضمن الرصيد مبلغ ٤٦٤ مليون جنيه مصري قيمة المتبقي من عقد الإتفاق الموقع في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ بين كل من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) وذلك من تحت حساب مسحوبات الشركة من الغاز على أن يتم تسوية ٥٠٪ من قيمة مسحوبات الفاتورة النصف شهرية مقابل تسوية المبلغ السابق سداده كدفعة مقدمة بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه مصري وذلك بشكل دوري.

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى تتمثل في قيمة الدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية عن مشروعات الصلب المسطح والغرامات وفقا لما هو موضح تفصيلا بالإيضاح رقم (٢٩-١) ومبلغ ٢٣١ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبية شركات الأموال عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨.

*** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع في قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وهى محل نزاع قانونى (إيضاح رقم ٣٨-٢).

**** يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وبالباغة ٥٥,٦ مليون جنيه مصرى وذلك بعد خصم قيمة الغرامة المحكوم بها في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بالشركة والصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ وبالباغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى تم توزيعها مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلا من شركة حديد عز (الشركة القابضة) وشركة مصانع العز للدرفلة وجرى اتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة (إيضاح رقم ٣٥-٥).

***** **خسائر الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى**

الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	الرصيد في ٢٠١٥/٣/٣١ جنيه	خسائر الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى*
٤٣ ٩٢٥ ٥٥٢	٤٣ ٩٢٥ ٥٥٢	خسائر الاضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة
٣ ٢٧٩ ٠٠٠	٣ ٢٧٩ ٠٠٠	
<u>٤٧ ٢٠٤ ٥٥٢</u>	<u>٤٧ ٢٠٤ ٥٥٢</u>	

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى قيمة مديونية متنازع عليها مع هيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصرى علما بأن تلك القيمة متنازع عليها أمام القضاء بالإضافة الى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية والبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصرى.

١٢- **النقدية بالبنوك والصندوق**

٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٥/٣/٣١ جنيه	إيضاح رقم	
٦٢٣ ٣٦٥ ٠٢٧	٩٦٠ ٦٣٩ ٩٠٥		بنوك عملة محلية
٦ ٥٦٧ ٤٤٠	٦ ٩١١ ١٤٢		حسابات جارية*
٤٧٣ ٦١٦	٤٨٤ ٣٦٩ ٨٤٠		شيكات برسم التحصيل
<u>٦٣٠ ٤٠٦ ٠٨٣</u>	<u>٤٥١ ٩٢٠ ٨٨٧</u>		ودائع لأجل
١٩٠ ٥٧٩ ٠٣٩	١٦٤ ١٩٧ ٥٠٠		بنوك عملة أجنبية
--	٣١٦ ٨٥٧		حسابات جارية
١٩٠ ٥٧٩ ٠٣٩	١٦٤ ٥١٤ ٣٥٧		نقدية بالصندوق
<u>٨٢٠ ٩٨٥ ١٢٢</u>	<u>١ ٦١٦ ٤٣٥ ٢٤٤</u>		رصيد النقدية بالبنوك والصندوق
			بخصم:
			بنوك سحب على المكشوف
(٦١ ٢٦٢ ١٨١)	(٣١ ٣٥٤)	(١٣)	بنوك عملة محلية
(٣٦ ٤٨٦)	(١٢ ٦٩٠)	(١٣)	بنوك عملات أجنبية
<u>(٦١ ٢٩٨ ٦٦٧)</u>	<u>(٤٤ ٠٤٤)</u>		رصيد البنوك سحب على المكشوف
			بخصم:
(٢٣٩ ٦٣٩ ٤٥٥)	(٤٦٩ ٤٣٦ ٥١٨)		ودائع مجمدة وحسابات جارية مجمدة*
<u>٥٢٠ ٠٤٧ ٠٠٠</u>	<u>١ ١٤٦ ٩٥٤ ٦٨٢</u>		صافي النقدية وما في حكمها في آخر العام
			لأغراض قائمة التدفقات النقدية

* يتضمن هذا البند بالأرقام المقارنة قيمة المبالغ المجمدة في الحسابات الجارية بالعملة المحلية البالغة ٢١٩ مليون جنيه مصرى مجمدة بالبنك العربي الأفريقي الدولي ممثلة لحساب احتياطي خدمة الدين تطبيقاً لعقد التمويل المشترك المتوسط الأجل الموقع من مجموعة البنوك مقابل لاشئ في ٣١ مارس ٢٠١٥ (إيضاح رقم ١٤).

١٣ - بنوك أرصدة دائنة

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيهاً	جنيهاً	
٦١ ٢٦٢ ١٨١	٣١ ٣٥٤	بنوك سحب على المكشوف
٣٦ ٤٨٦	١٢ ٦٩٠	بنوك عملة محلية
٦١ ٢٩٨ ٦٦٧	٤٤ ٠٤٤	بنوك عملة اجنبية
٢ ١٧٩ ٧٥٨ ٨٨٩	٢ ٠٦٢ ٣٧٦ ٢٤٩	بنوك - تسهيلات ائتمانية*
١ ٠٥٤ ٥٩٩ ٢٤٨	١ ٧٧٣ ٢٥١ ٠٥٠	بنوك تسهيلات عملة محلية
٣ ٢٣٤ ٣٥٨ ١٣٧	٣ ٨٣٥ ٦٢٧ ٢٩٩	بنوك تسهيلات عملة اجنبية
٣ ٢٩٥ ٦٥٦ ٨٠٤	٣ ٨٣٥ ٦٧١ ٣٤٣	

* تتمثل بنوك - تسهيلات ائتمانية في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة من البنوك المحلية بالجنه المصري والعملات الاجنبية لتمويل رأس المال العامل والاعتمادات المستندية وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم الشهري المعلن بالبنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنه المصري وطبقا لسعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالعملات الاجنبية وذلك وفقا للاتفاقيات المبرمة مع البنوك والخاصة بمنح الشركة حدودا للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (إيضاح رقم ١٤-١-١).

١٤ - الالتزامات طويلة الأجل

الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

١-١٤ قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل

١-١-١٤ قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل بالعملة المحلية

العمر المتبقي من
القرض / الالتزام
(سنة)

	٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	البيان
	جنيهاً	جنيهاً	
٣-١	٩٥٧ ٣٦٦ ٧١٦	٧٧٧ ١٠٦ ٩٩١	١- قروض بالعملة المحلية*
٣	٣٠١ ٩٥٤ ٢٨٩	٣٠٢ ٢٦٥ ٧٧١	٢- تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية**
٢	٣٧ ٠٥٨ ٦١٩	٣٩ ٣٨١ ٧٥٠	٣- التزامات طويلة الأجل وأخرى***
	١ ٢٩٦ ٣٧٩ ٦٢٤	١ ١١٨ ٧٥٤ ٥١٢	

٢-١-١٤ قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل بالعملة الاجنبية

	٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
	جنيهاً	جنيهاً	
٣-١	٥٤٥ ٦٨٠ ٠٠٠	٥٧٢ ٢٥٧ ٥٠٠	١- قروض بالعملة الاجنبية***
٣	١ ٥١٢ ٠٥٢ ٢٢٦	١ ٧٣١ ٤٥٤ ٨٧٤	٢- تسهيلات ائتمانية بالعملة الاجنبية**
	٢ ٠٥٧ ٧٣٢ ٢٢٦	٢ ٣٠٣ ٧١٢ ٣٧٤	
	٣ ٣٥٤ ١١١ ٨٥٠	٣ ٤٢٢ ٤٦٦ ٨٨٦	

شروط السداد

سعر الفائدة

في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورينور إيداع + ٢,٥%
أقساط نصف سنوية	سعر الكورينور للاقتراض + ٠,٥%
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورينور للاقتراض + ١,٥%
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورينور للاقتراض + ١,٧٥%
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% فوق سعر الليبور الشهري
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% فوق سعر الليبور الشهري
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٤% فوق سعر الليبور الشهري

١- قروض وتسهيلات عملة محلية
فائدة متغيرة٢- قروض وتسهيلات عملة اجنبية
فائدة متغيرة

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٥٣٨ مليون جنيه مصري والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ١١ أقساط تمثل المسدد من الأقساط حتى ٣١ مارس ٢٠١٥) ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائداً سنوي يحتسب وفقاً لسعر الكوريدور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥٪) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوي قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ (إيضاح رقم ١٤) وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصري ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام وتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل دوار متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري على أن يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال ثلاثة أشهر من بدء أول استخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصري بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري من ١,٢٥٪ إلى ٢,٢٥٪ فوق متوسط سعر الكوريدور للإيداع والإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري.

وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري لصالح شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناءً عليه قام البنك بتخفيض حد التمويل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ٣٢-٩) و بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الأهلي المصري لإعادة حد السحب الي مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري بنفس الشروط مع تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٧٥٪ فوق سعر الكوريدور للإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري.

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ تم توقيع ملحق آخر للعقد لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨. وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٥٩٧ مليون جنيه مصري.

** قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوستيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في الأول من إبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي و ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي المصري و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلا من سداد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض ليتم سداه على ٣ دفعات سنوية وكل دفعة سنوية مقسمة على ثلاث أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها في سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر وذلك بدءاً من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥.

وبتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي على تغيير عملة تمويل للقرض الدوار متوسط الأجل لتصبح بالدولار الأمريكي أو المعادل للجنيه المصري.

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة بالإضافة إلى الجزء المتبقي من القرض الدوار متوسط الأجل ليصبح تسهيل دوار متوسط الأجل بمبلغ ٩٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية لمدة ٣ سنوات يستحق في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لتمويل النشاط الجاري للشركة وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور لإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ

رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢٨١ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٤٣٢ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٦,٦ مليون دولار أمريكي. ** قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدته ٣ سنوات) ينتهي في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجاري للشركة وذلك بمعدل فائدة ٢,٥٪ فوق سعر الكوربيدور إيداع الليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي.

وبتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٤ تم توقيع ملحق للعقد لزيادة حد التسهيل الدوار متوسط الأجل ليصبح بمبلغ ٣٩ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢١ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣٦٨ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكي و ١١٠ ألف يورو.

قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك العربي الأفريقي الدولي في ٢٨ مارس ٢٠١٠ بقيمة ٤٠,٣ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة والمدفوعات المالية للشركة (تسهيلات ائتمانية بنكية قصيرة الأجل والجزء المستحق من القروض الطويلة الأجل) ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (إبريل ٢٠١٦). وذلك بمعدل فائدة ٠,٥٪ فوق سعر الكوربيدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل فائدة ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار المتوسط الأجل لتعديل عملة التمويل لتصبح بالدولار الأمريكي أو المعادل بالجنيه المصري كما تم تعديل سعر الفائدة المدين بالجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوربيدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري على الرصيد المستخدم بالعملة المحلية. وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١٩١ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي.

بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربي الأفريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوربيدور إقراض الليلة واحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار إلى أنه في حالة أي سداد جزئي أو كلي من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

وقد بلغ رصيد التسهيل الدوار متوسط الأجل في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٩٣١ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ١١٢ مليون دولار أمريكي ومبلغ ٩,٣ مليون يورو.

قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطني الأهلي حاليا - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح ومشروع معالجة التربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وذلك بمعدل فائدة ٢٪ فوق سعر الكوربيدور - إيداع المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكي من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي و ١,٥٪ فوق سعر الكوربيدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوربيدور - اقراض المعلن من البنك المركزي و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤ تم الاتفاق على تغيير عملة التسهيل وحد السحب بحيث يصبح ٥٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري.

وبتاريخ الأول من سبتمبر ٢٠١٤ تم تحرير ملحق لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ١,٥٪ سنويا فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزى المصرى و٣٪ سنويا فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبلغ الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣٨٢ مليون جنية مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى.

**** يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل فى قيمة فوائد التأخير التى تطالب بها هيئة الميناء عن سنوات سابقة وهى محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٤ ألساط التزمات طويلة الأجل مستحقة السداد خلال عام

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	البیان
جنيه	جنيه	ألساط قروض بالعملة المحلية
٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	التزمات قصيرة الأجل أخرى*
٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	
٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣	٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣	

* تقوم الشركة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمتنازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل فى عدم الدستورية.

- ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا ولجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فان صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام فى قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء. وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة فى حالة انتهاء النزاع فى غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنية مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنية حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنية بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة.

وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل فى الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٣٨-١).

وترى ادارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم احقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها

على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءا على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة لدى البنوك (إيضاح ٣٨-٢).

وقد تم ادراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الاضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمدينون (إيضاح ١١).

بيان القروض بالعملة المحلية والأجنبية

عملة القرض	سعر الفائدة الفعلية	الإجمالي	١٢ شهر أو أقل	٢-٣ سنوات
		جنيه	جنيه	جنيه
جنيه مصرى	٩,٧٥٪ - ١١٪	١ ٤٣٨ ٦٥٨ ٤٧٣	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	١ ٠٧٩ ٣٧٢ ٧٦١
دولار أمريكى	ليبور شهر ٣٪ - ٣,٥٪	٢ ٢٢٦ ١٣٨ ٩٧٤	—	٢ ٢٢٦ ١٣٨ ٩٧٤
يورو	ليبور شهر ٣٪	٧٧ ٥٧٣ ٤٠٢	—	٧٧ ٥٧٣ ٤٠٢
إجمالي قروض محلية		٣ ٧٤٢ ٣٧٠ ٨٤٩	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	٣ ٣٨٣ ٠٨٥ ١٣٧
التزامات أخرى		٤٣ ٣٥٥ ٠٥٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣٩ ٣٨١ ٧٥٠
إجمالي		٣ ٧٨٥ ٧٢٥ ٩٠٨	٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢١	٣ ٤٢٢ ٤٦٦ ٨٨٧

١٥- موردون وأوراق دفع وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٥٠٧ ٧٢٢ ٥٣٠	٢٨٦ ٤٨٨ ٢٥٨	موردون
—	١ ٠٧٣ ٨٤٤	اوراق دفع
٢١٧ ٢٦٧ ٥٣٨	١٩٠ ٠٩٥ ١١٧	عملاء - أرصدة دائنة
٤٦ ٦٦٥ ٧٦٤	٢١ ٧٩٠ ٥٢٢	فوائد مستحقة
١١٦ ٠٢٨ ٤٨٦	٢٤٧ ٨٨٤ ٣٤٧	مصروفات مستحقة
١٤٨ ٩٦٤ ٧٤٠	١٧٦ ٤٠٥ ٨٣٩	ضريبة المبيعات
١٥ ٥٩٢ ٧٩٨	١٥ ٨٢٩ ٣٨٥	تأمين أعمال محتجزة
٧ ٧٢٩ ٥٥٧	١٣ ٤٧٩ ٧٠٧	مصلحة الضرائب
٥ ١٣٥ ٣٤٨	١٤ ٥٥١ ٥٤١	هيئة الميناء
١٨ ٥٣٥ ٩٣٨	٢٢ ٨٥٩ ٦١٢	دائنون متنوعون
١ ٠٨٣ ٦٤٢ ٦٩٩	٩٩٠ ٤٥٨ ١٧٢	

١٦- المخصصات

١٩٣ ٨٨٩ ٣٢٢	١٩٣ ٨٨٩ ٣٢٢	
١ ٩٥٥ ٠١٨	١ ٩٥٥ ٠١٨	مخصص ضرائب ومطالبات *
١٩٥ ٨٤٤ ٣٤٠	١٩٥ ٨٤٤ ٣٤٠	مخصص قضايا عمالية ومدنية

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات فى قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنوياً وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٧- التزامات نظام المعاش التكميلى

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر ان تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلى وذلك للعاملين بشركة عز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وذلك ليستفيد به اى من حالات التقاعد عند سن الستين او الوفاة او العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقى التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١١,٧ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ١,٨ مليون جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي في الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣,١ مليون جنيه مصري تم تحميلها علي قائمة الدخل المستقلة وفقاً لتقرير الخبير الاكثواري الصادر في ٢٥ فبراير ٢٠١٥ (ايضاح رقم ٢١، ٢٣، ٢٤).

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	القيمة الحالية لالتزامات النظام الغير ممولة
٩٨ ١٧٣ ٣٨٣	١٠٢ ١٥٤ ٨٥٣	(يخصم):
(٥٨ ٢٢١ ١٢١)	(٥٧ ٩٥٤ ٨٦٣)	تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها*
<u>٣٩ ٩٥٢ ٢٦٢</u>	<u>٤٤ ١٩٩ ٩٩٠</u>	إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالي:-
٢ ٧٩٩ ٤٢٥	١ ٨١٢ ٢٠٠	المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
٣٧ ١٥٢ ٨٣٧	٤٢ ٣٨٧ ٧٩٠	المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل
<u>٣٩ ٩٥٢ ٢٦٢</u>	<u>٤٤ ١٩٩ ٩٩٠</u>	

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا والتي بلغت ١٧,٦ عاما طبقاً لتقرير الخبير الاكثواري والصادر لها شهادة اكتوبرية في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

اولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة / العام فيما يلي:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	الرصيد في اول العام
٧٦ ٨٥٤ ٩٠٢	٨٩ ٤٧٨ ٥٨٣	تكلفة الخدمة الحالية
٥ ٠٢٦ ٢٠٥	٨٣٦ ١١٨	تكلفة العائد
٧ ٥٩٧ ٤٧٦	١ ٩٧٦ ٠٦٢	
<u>٨٩ ٤٧٨ ٥٨٣</u>	<u>٩٢ ٢٩٠ ٧٦٣</u>	
١٠ ١١٣ ٥٠٠	١١ ٧٠٩ ٧٥٠	بضائف:
<u>٩٩ ٥٩٢ ٠٨٣</u>	<u>١٠٤ ٠٠٠ ٥١٣</u>	اشتراكات العاملين المدفوعة
(١ ٤١٨ ٧٠٠)	(١ ٨٤٥ ٦٦٠)	يخصم:
<u>٩٨ ١٧٣ ٣٨٣</u>	<u>١٠٢ ١٥٤ ٨٥٣</u>	معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل خلال الفترة / العام فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	تكلفة الخدمة الحالية
٥ ٠٢٦ ٢٠٥	٨٣٦ ١١٨	تكلفة العائد
٧ ٥٩٧ ٤٧٦	١ ٩٧٦ ٠٦٢	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة / العام
٣ ٧٢٤ ١٠١	٢٦٦ ٢٥٨	
<u>١٦ ٣٤٧ ٧٨٢</u>	<u>٣ ٠٧٨ ٤٣٨</u>	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكثواري فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
٪١٠	٪١٠	أ- معدل سعر الخصم
٪٦,٤٥	٪٦,٤٥	ب- معدل تضخم الأسعار
٪١٤,٥	٪١٤,٥	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
٪٦,٤٥	٪٦,٤٥	أ- معدل سعر الخصم
		ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقا لدراسة الخبير الاكتواري:-

معدل الخصم %١٤,٧٥	معدل الخصم %١٤,٥٠	معدل الخصم %١٤,٢٥	القيمة الحالية للالتزام تكلفة الخدمة
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٥٦ ٨٦٠ ٩٦١	٥٨ ١٢٥ ٢٩٤	٥٩ ٤٣٤ ٤٧٣	
٢ ٨٤٨ ٠٥١	٢ ٩٢٠ ٩٣٥	٢ ٩٩٧ ٠٢١	

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	التعويضات المتوقعة خلال الفترة
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	٢ ٤٧٣ ٣٣٩	
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	٢ ٤٧٣ ٣٣٩	

بيانات ديموجرافية

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	عامل
٣ ٧٩٧	٣ ٧٩٧	عدد العاملين
١٨,٦	١٨,٦	مدة الخدمة المتبقية
٤١٠	٤١٠	عدد المستفيدين
٤١,٤٠	٤١,٤٠	متوسط السن

١٨- الأدوات المالية

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان وخطر السيولة.

١-١٨ خطر الائتمان

يمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعريض الشركة لخسائر مالية وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية المستقلة ما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	البيان
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	(١١)	عملاء وأوراق قبض
٧١ ٨٦٣ ٤٥٣	٣٦ ١٩٣ ٣٦٣	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى قصيرة الأجل
٤٥٦ ٥٢٦ ٤٠١	٤٧١ ٥٢٨ ١٧١	(٨)	إقراض طويل الأجل
٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨	٣٤ ٠١٦ ٧٤٦	(١٢)	النقدية وما في حكمها
٨٢٠ ٩٨٥ ١٢٢	١ ٦١٦ ٤٣٥ ٢٤٤		
١ ٣٨١ ٤٣٧ ٤١٤	٢ ١٥٨ ١٧٣ ٥٢٤		

٢-١٨ خطر السيولة

يوفر هذا الإيضاح الشروط التعاقدية للالتزامات المالية في تاريخ القوائم المالية المستقلة:-

من ٢-٣ سنة	سنة أو أقل	القيمة الدفترية	البيان
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
--	٩٧٢ ٥٨٣ ٩٠٤	٩٧٢ ٥٨٣ ٩٠٤	٣١ مارس ٢٠١٥
٣ ٤٢٢ ٤٦٦ ٨٨٦	٤ ١٩٨ ٩٣٠ ٣٦٦	٧ ٦٢١ ٣٩٧ ٢٥٢	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣ ٤٢٢ ٤٦٦ ٨٨٦	٥ ١٧١ ٥١٤ ٢٧٠	٨ ٥٩٣ ٩٨١ ١٥٦	قروض وتسهيلات ائتمانية
--	٩٤٦ ٨٦٩ ٨٢٠	٩٤٦ ٨٦٩ ٨٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٣ ٣٥٤ ١١١ ٨٥٠	٣ ٦٥٨ ٩١٥ ٨٢٧	٧ ٠١٣ ٠٢٧ ٦٧٧	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣ ٣٥٤ ١١١ ٨٥٠	٤ ٦٠٥ ٧٨٥ ٦٤٧	٧ ٩٥٩ ٨٩٧ ٤٩٧	قروض وتسهيلات ائتمانية

١٨-٣ خطر العملة الأجنبية

التعرض لخطر العملة

- بيان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري:-

متوسط اسعار الصرف				أسعار الإقفال				
٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		
جنيه مصري		جنيه مصري		جنيه مصري		جنيه مصري		
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	
٧,١١٩٧	٧,٠٨٧٩	٧,٥٨٤٤	٧,٥٥٠٧	٧,١٨	٧,١٥	٧,٦٣٠١	٧,٥٨٠١	دولار امريكى
٠,٠٦٧١	٠,٠٦٦٨	٠,٠٦٣٩	٠,٠٦٣٦	٠,٠٦٢	٠,٠٥٩٧	٠,٠٦٣٦٦٤	٠,٠٦٣٤٣٤	ين يابانى
١١,٧٠٩٨	١١,٦٤٨٢	١١,٥١٣٩	١١,٤٥١٨	١١,٢٠٦٨	١١,١٤٧	١١,٣٠٠٩	١١,١٩٧٣	جنيه استرلينى
٩,٤٠٨٣	٩,٣٥٧٠	٨,٤٨٤١	٨,٤٢٨٥	٨,٧٣٨١	٨,٦٨٨٧	٨,٢٧٤٨	٨,١٦٩٨	يورو

- نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه إدارة الشركة مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلي نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب علي قدرة الشركة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت إدارة الشركة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، خلال العام، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية في ضوء الظروف القائمة، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها والتي استكملت من خلال مراحل تتوافر فيها عناصر الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة بالشركة.

٣-١٨ تحليل الحساسية

إن ارتفاع قدره ١٠٪ في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في ٣١ مارس ٢٠١٥ قد يؤدي إلى زيادة العجز بمبلغ ٤١٣ مليون جنيه مصري (مقابل زيادة عجز بمبلغ ٣١٦ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) ويفترض هذا التحليل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصة أسعار الفائدة وقد تم إجراء هذا الاختبار بذات الأساس المستخدم لعام ٢٠١٤. كما أن انخفاض قدره ١٠٪ في سعر العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في ٣١ مارس ٢٠١٥ قد يكون له نفس التغيير المعادل ولكنه بتأثير عكسي.

٤-١٨ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغيير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغيير أسعار الفائدة على مديونية الشركة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٧ ٥٧٨ مليون جنيه مصري (٦ ٩٨٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ١٣١ مليون جنيه مصري خلال الفترة (٧٩,١ مليون جنيه مصري خلال الفترة المقارنة).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل والحسابات الجارية بفائدة في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١ ٦٠٩ مليون جنيه مصري (٨١٤ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، وقد بلغت الفوائد الدائنة المتعلقة بتلك الودائع مبلغ ١٦,١ مليون جنيه مصري خلال الفترة (٢٤ مليون جنيه مصري خلال الفترة المقارنة).

تتعرض الشركة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة كما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	جنيه مصري
٨,٤ - ٩,٢٥٪	٨,٤ - ٩,٢٥٪	دولار أمريكي
٠,٥٪	٠,٥٪	

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إجلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

يظهر الشكل العام لهذا الخطر في خطر الفائدة الخاص بالأدوات المالية للشركة في تاريخ القوائم المالية المستقلة كما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	البيان
جنيه	جنيه	(١٢)	أصول مالية - ودائع وحسابات جارية بفائدة
٨٢٠ ٩٨٥ ١٢٢	١ ٦١٦ ٤٣٥ ٢٤٤	(١٢)، (١٤-١)، (١٤-٢)	التزامات مالية (قروض وتسهيلات)
٦ ٩٧١ ٩٩٥ ٧٤٩	٧ ٦٢١ ٣٩٧ ٢٥٢		

القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الائتمانية والعملاء والاستثمارات المالية - إن وجدت - والحسابات المدينة والدائنة.

وهذه الأدوات المالية لا تختلف قيمتها العادلة اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

ويتضمن الإيضاح رقم (٣-٢٠) أهم السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة بخلاف الاستثمارات غير المسجلة بالبورصة ومثبتة بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيم العادلة.

- **تقدير القيم العادلة**
فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.
- **الاستثمارات**
يتم إثبات الاستثمارات في الشركات غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الأضمحلال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ الميزانية المستقلة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.
- **تسهيلات بفائدة وقروض**
يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.
- **المديون والدائون**
تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.
- **سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة**
تستخدم الشركة معدل العائد الساري في ٣١ مارس ٢٠١٥ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.
- ١٩ **رأس المال والاحتياطيات**
- أ **رأس المال المرخص به**
حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري متمثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصري طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.
- ب **رأس المال المصدر والمدفوع**
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه متمثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ ١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إعدامها بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد (٦)، (٧) من النظام الأساسي للشركة وقد تم التأشير في السجل التجاري بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.
- ج **الاحتياطيات**
- | ٢٠١٤/١٢/٣١ | ٢٠١٥/٣/٣١ | |
|--------------------|--------------------|------------------|
| <u>جنيته</u> | <u>جنيته</u> | |
| ٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩ | ٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩ | احتياطي قانوني * |
| ٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦ | ٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦ | احتياطي عام ** |
| <u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u> | <u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u> | |
- * **الاحتياطي القانوني**
وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي أرباح العام لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرًا يوازي ٢٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.
- ** **الاحتياطي العام**
وفقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.
- د **توزيعات الأرباح**
- توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤**
بناءً على قرار الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥ تم توزيع أرباح نقدية إجمالية وفقاً للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتي أظهرت صافي ربح الفترة بمبلغ ٨٦٨ ٩٤٥ ٣٥ جنيه مصري وإجمالي أرباح مرحلة بلغت ٢٤٤ ٢٤٤ ٤٥٤ ١٠١٦ جنيه مصري في ذلك التاريخ، حيث قررت الجمعية العامة توزيع أرباح نقدية بلغت ٣٣٧ ٢٦٢ ٣١٦ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ١٥ جنيه مصري للسهم ومتضمنة توزيعات الأرباح الفترية السابق إقرارها بموجب الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ الأول من أكتوبر ٢٠١٤ والبالغة ٣٣٥ ١٠٧ ٢٦٠ جنيه مصري (إيضاح رقم ٣٩).

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	المبيعات (بالصافي)
<u>جنيه</u>		<u>جنيه</u>			
٣ ٣٠٣ ٢٥٢ ٩٤٥	٢١٩ ٥٤٧	٣ ٣١٩ ٣٨٣ ٥٦٦	٦٩٩ ٥٣٢		مبيعات منتجات
					إيرادات خدمات
<u>٣ ٣٠٣ ٤٧٢ ٤٩٢</u>	<u>٣ ٣٢٠ ٠٨٣ ٠٩٨</u>	(١٥-٣)			

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	تكلفة المبيعات
<u>جنيه</u>		<u>جنيه</u>			
٢ ٦١٩ ٩٥٧ ٦٩١	١٠٧ ١١٨ ٦٧٣	٢ ٣٨٧ ٥٦٩ ٤٩٣	١٢٦ ٦٢٦ ٩٢٦		خامات *
٢ ٤٠٣ ١٢٣	٣١٦ ٠٨٠ ١٣٢	٢ ٠٦٢ ٥٥٣	٢٧٦ ١٩٧ ٠١٥	(٣-١٧-هـ)	أجور ومرتببات
٩٩ ٣٨١ ٥٩٨	٩٩ ٣٨١ ٥٩٨	١٠٣ ٩٤٩ ٦٦٣	١٠٣ ٩٤٩ ٦٦٣	(٥)	تكلفة نظام المعاش التكميلي
٣ ١٤٤ ٩٤١ ٢١٧	(٢٠٣ ٣٤٧ ٧١٣)	٢ ٨٩٦ ٤٠٥ ٦٥٠	١٥٧ ٣٧٤ ٩٣٤		مصروفات صناعية وقطع غيار
٢ ٩٤١ ٥٩٣ ٥٠٤		٣ ٠٥٣ ٧٨٠ ٥٨٤			إهلاك الأصول الثابتة
					تكلفة التشغيل
					التغير في المخزون التام وغير التام
					تكلفة المبيعات

* تتضمن الخامات قيمة مشتريات حديد تسليح (انتاج تام) من شركات شقيقة بمبلغ ١٧٧ ٦٦٨ ٢٤٠ جنيه مصري (إيضاح رقم ٣٢-١٠).

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	إيرادات تشغيل أخرى
<u>جنيه</u>		<u>جنيه</u>			
١ ٣٣٧ ٤١٢	٢٠٨ ٢٨٠	٧٥٦ ٦٧٣	١ ١٧٢ ١٣٤		إيرادات بيع مواد خام وقطع غيار ومخلفات
٢٠٥ ٧٤٢	١ ٧٨٩ ٥٧٠	١٤٣ ٠٥٦	--	(٣-٢-د)	عزومات محصلة
١ ٧٨٩ ٥٧٠	١ ٧٨٩ ٥٧٠	--	--		إيجارات محصلة
٧ ٣٧١ ٢٥٧	٧ ٣٧١ ٢٥٧	١ ٥٥١ ٤٩٤	١ ٥٥١ ٤٩٤		ارباح رأسمالية
<u>١٠ ٩١٢ ٢٦١</u>	<u>١٠ ٩١٢ ٢٦١</u>	<u>٣ ٦٢٣ ٣٥٧</u>	<u>٣ ٦٢٣ ٣٥٧</u>		أخرى

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	مصروفات البيع والتوزيع
<u>جنيه</u>		<u>جنيه</u>			
٨ ٤٣٨ ٧٥٩	٢٦١ ٥٦٥	٩ ٨٧١ ٠١١	١٧٢ ٣٩٣		أجور ومرتببات
٢٦١ ٥٦٥	١٤ ٠٣٣ ٣٦١	١٧٢ ٣٩٣	٨ ٥٦٧ ١٣٨		تكلفة نظام المعاش التكميلي
١٤ ٠٣٣ ٣٦١	٣٨٦ ٢٢٨	٨ ٥٦٧ ١٣٨	٥ ٥٣١ ٢٥٢		مصاريف تصدير
٣٨٦ ٢٢٨	٦٨٤ ٥٥٥	٥ ٥٣١ ٢٥٢	١ ٣٣٩ ٢٧٥	(٥)	دعاية وإعلان
٦٨٤ ٥٥٥	١ ٠١٤ ٧٨١	١ ٣٣٩ ٢٧٥	١ ٦٨٤ ٨٥٤		إهلاك الأصول الثابتة
١ ٠١٤ ٧٨١	٢٤ ٨١٩ ٢٤٩	١ ٦٨٤ ٨٥٤	٢٧ ١٦٥ ٩٢٣		أخرى
<u>٢٤ ٨١٩ ٢٤٩</u>	<u>٢٤ ٨١٩ ٢٤٩</u>	<u>٢٧ ١٦٥ ٩٢٣</u>	<u>٢٧ ١٦٥ ٩٢٣</u>		

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	مصرفات إدارية وعمومية
جنيه هـ		جنيه هـ			
٤٤ ١٥١ ٢٧٧	٤٤ ٧٠٤ ٢٢٥				أجور ومرتببات
١ ٤٢٢ ٢٥٧	٨٤٣ ٤٩٢				تكلفة نظام المعاش التكميلي
٢ ٠٦٢ ٩٧٦	٢ ٧٧٧ ٥٤٢	(٥)			إهلاك الأصول الثابتة
١ ٤٧٢ ٥٩٧	٣ ٩٩١ ٩٨٠				صيانة واصلاح
١ ٣٣١ ٨٧٨	١ ٧٨٩ ٧٧٠				مياه وانارة
٢٧٣ ٤٧٥	٥٦١ ٣٤٥				قطع غيار ومهمات
٢ ٢٠١ ١٤٤	٤ ١٦٦ ٤٠٦				ضيافة واستقبال وفنادق
١ ٣٣٣ ٤١٦	١ ٧٧١ ٣٧٦				مصرفات انتقال موظفين
١ ٧٥٣ ١٣٥	٧٤٨ ٢٥٢				مصاريف تدريب
٤ ٢٧٠ ٣٩٩	٤ ١١٤ ٧٨٢				مصاريف حراسة وامن ونظافة
١ ٥٣٢ ٧٩٧	٢ ٢٧٢ ٧٨٧				خدمات إنتاج بالتكلفة للإدارة
٢٨٣ ١٦٢	١٣ ٦٨٠				مصرفات برامج حواسيب
--	٣ ٠٠٩ ٣٩٩				ضريبة عقارية
٤ ٤٢٣ ٦٦٢	٥ ٦٩٧ ٠٧٣				أخرى
<u>٦٦ ٥١٢ ١٧٥</u>	<u>٧٦ ٤٦٢ ١٠٩</u>				

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	مصرفات تشغيل أخرى
جنيه هـ		جنيه هـ			
٣ ٧٠٢ ٨٥٦	٥ ٥٠٤ ٣٩٥				تبرعات*
٨٠ ٠٠٠	١٤٨ ٠٠٠				بدلات حضور ومصرفات أعضاء مجلس الإدارة وممثلي المساهمين
--	--				غرامات مسددة
--	٢٢٨ ٧٣١				أخرى
<u>٣ ٧٨٢ ٨٥٦</u>	<u>٥ ٨٨١ ١٢٦</u>				

* يتضمن بند تبرعات مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه مصرى قيمة التبرع المقدم لمحافظة الإسكندرية للمساهمة فى صيانة الصرف الصحى لطريق أم زغبو طبقا لقرار الجمعية العامة للشركة بالإضافة الى مبلغ ١,٩ مليون جنيه مصرى يتمثل فى قيمة التبرع بكمية ٤٤٦ طن لبناء مساكن بمنطقة غيط العنب بالإسكندرية.

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	إيرادات تمويلية
جنيه هـ		جنيه هـ			
٢٤ ٠٢٦ ٤٩١	١٦ ١٧٣ ٨٧٩				إيرادات فوائد دائنة
٤٣٨ ٢٤٦	٤٧٢ ٧٣٢	(٨)			استهلاك الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة للإقراض طويل الأجل
<u>٢٤ ٤٦٤ ٧٣٧</u>	<u>١٦ ٦٤٦ ٦١١</u>				

٢٠١٤/٣/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	مصاريف تمويلية
جنيه هـ		جنيه هـ			
٧٩ ١٣٦ ٤٨٩	١٣١ ٤٧٣ ٧٧٣				فوائد مدينة وعمولات ومصاريف بنكية
٣٦١ ٩٤٧	٤٧٨ ٩٣٥	(٨)			الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة للإقراض طويل الأجل
٢٦ ٣٦٢ ٣١٩	٢٠٨ ٥٩٢ ٦١٨	(١-٣)			فروق أسعار عملات أجنبية
<u>١٠٥ ٨٦٠ ٧٥٥</u>	<u>٣٤٠ ٥٤٥ ٣٢٦</u>				

٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	٢٨ - ضريبة الدخل
٧٣ ٤٤٨ ١٧٨	--	(٩)	ضريبة الدخل الحالية (مصروف)
(٢١ ٢٩٥ ٥٢٧)	(٤٧ ٣١٨ ٨٩٤)	(٩)	الضريبة المؤجلة (إيراد)
٥٢ ١٥٢ ٦٥١	(٤٧ ٣١٨ ٨٩٤)		

٢٩ - الموقف الضريبي

٢٩-١ ضريبة شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.

منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابه طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصيور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته مصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير علي حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدي البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بناءً على الربط الذي تم علي أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع علي الشركة نتيجة للخلافات اعلاه علي ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير علي المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الي محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بنذب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ ليضع الخبير تقريره.

تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصري بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والمحصن قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

وقد اصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانونا وبناءا على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية لقبول الطعن شكلا والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى وحدد لنظرها جلسة ٤ نوفمبر ٢٠١٥ لايداع المذكرات.

وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة في ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى اكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانونا عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظرا لوحدة الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٩ قضاء إداري الإسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار بالإضافة الى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحدد لهما جلسة ٢٢ أغسطس ٢٠١٥ للمستندات أمام هيئة المفوضين.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبة مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حاليا على لجنة الطعن بالمأمورية ولم يتم تحديد ميعاد لنظرها حتي تاريخه وقد قامت الشركة خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة في إسترداد ماسبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية ولم يتحدد ميعاد للجنة الداخلية حتي تاريخه.

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهريب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبة قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠١٠ وهذا الموضوع منظر أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنابات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وبجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٤ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى، والدعوى مؤجلة لجلسة الأول من سبتمبر ٢٠١٥ لتقديم المستندات.

٢-٢٩ ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.

- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع الى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصري وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم احالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٢ وتم الاتفاق باللجنة الداخلية على استحقاق ضريبة قدرها ٧,٣ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٥.

٢٩-٣ الضريبة العامة على المبيعات

٢٩-٣-١ موقف الفحص

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادهما على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى احكام قضائية في غير صالح الشركة ، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف بإلغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الادارى وحدد لنظرها جلسة ٣١ أغسطس ٢٠١٥ للأطلاع.

- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد / رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٥.

٢٩-٣-٢ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام اكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لأنها لم تكن سببا في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلا عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٢٠١٤ ق- قضاء ادارى الاسكندرية طعنا فى القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٤ وبجلسة ٦ ديسمبر ٢٠١٤ قررت هيئة المفوضين حجز الدعوى للتقرير وجارى متابعة ايداعه.

٢٩-٣-٣ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص الولائى والإحالة الى محكمة القضاء الادارى ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه (ايضاح رقم ٣٨).

- ٢٩-٤ **ضريبة الدمغة**
- تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصري.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.
- وبتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤ قررت اللجنة الداخلية ربط ضريبة عن تلك الفترة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصري مع مراعاة استهلاك الرصيد الدائن لصالح الشركة والبالغ ٢,٤ مليون جنيه مصري حيث انه لم يستهلك بالفحص.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٥.

- ٢٩-٥ **الضريبة العقارية**
- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.
- لم يتم الربط الضريبي عن عام ٢٠١٤ ووفقاً لتقدير المستشار الضريبي للشركة فقد تم تقدير الضريبة العقارية بمبلغ ٨,١ مليون جنيه مصري أدرجت ضمن مصروفات الشركة.

- ٢٩-٦ **رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج**
- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتيتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصري وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مبنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث أؤتمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وإعلان مصلحة الجمارك بها وجارى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علما بان الشركة أعلنت في ٢٢/١/٢٠١٣ بالظعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم اول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشؤون القانونية التي تتابع الاسترداد، وقد قامت مصلحة الضرائب بنقض الحكم.

٣٠- **نصيب السهم في الفترة (الخسائر) / الأرباح**

تم تحديد نصيب السهم من صافي (الخسارة) / الأرباح عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس وفقاً لما يلي:-

٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١		
١٤٤ ١٢٨ ٣٠٠	(١١٦ ١٦٣ ١٠٨)	(جنيه)	صافي (الخسارة)/أرباح الفترة
١٣ ٣٦٤ ٤١٣	١٣ ٣٦٤ ٤١٣	(سهم)	الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة
١٠,٧٨	(٨,٦٩)	(جنيه/ سهم)	نصيب السهم من صافي (الخسارة)/ الأرباح

٣١- **نظام التأمينات والمعاشات**

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المستقلة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٨ ٣٤٨ ١٩١ جنيه مصري، بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة في هذا الصندوق عن الفترة المالية المنتهية حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٩٤٩ ٨٣٦ ٣ جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المستقلة.

٣٢- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

١-٣٢ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح (٣٢-٢) ويتم الحصول على موافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعية العامة. تتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتي:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات العلاقة

٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٥/٣/٣١ جنيه	
٣ ٦٣٥ ٥٩٣	٩٣٠ ٨٢٧	<u>شركة حديد للتجارة العامة والمقاولات - "كونتراستيل"</u> حساب عملاء - أرصدة مدينة حساب جارى - مدين
٥٧٩ ٠٩٢	١ ٨٠٠ ٨٣٠	
<u>٤ ٢١٤ ٦٨٥</u>	<u>٢ ٧٣١ ٦٥٧</u>	
--	١١٣ ٧٧٥ ٥٥١	<u>شركة العز لصناعة الصلب المسطح</u> موردين - أرصدة مدينة حساب جاري - مدين
٩٢٦ ٠٤٤	١ ١٣٠ ٧٥٤	
<u>٩٢٦ ٠٤٤</u>	<u>١١٤ ٩٠٦ ٣٠٥</u>	
--	٢٤٨ ٥٧٩	<u>مجموعة شركات عز</u> شركة حديد عز - جارى مدين شركة مصانع العز للدرفلة - جارى مدين
٢ ٢٤٩ ١١٥	٢ ٥٥٩ ٠٣٤	
--	٢٦٧ ٥٤١	شركة حديد عز - عميل مدين شركة العز للسيراميك والبرسلين (الجوهرة) - جارى مدين
١ ٧٣٧	٣٤٧ ٣٩٩	
<u>٢ ٢٥٠ ٨٥٢</u>	<u>٣ ٤٢٢ ٥٥٣</u>	
<u>٧ ٣٩١ ٥٨١</u>	<u>١٢١ ٠٦٠ ٥١٥</u>	

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات العلاقة

٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٥/٣/٣١ جنيه	
--	٤١ ٤٩٨	<u>شركة حديد للتجارة العامة والمقاولات - "كونتراستيل"</u> عملاء أرصدة دائنة حساب جاري - دائن
٧٣٢ ٠١٦	١ ٣٦٢ ٤٠٩	
<u>٧٣٢ ٠١٦</u>	<u>١ ٤٠٣ ٩٠٧</u>	
٣٧٩ ٢٧٠	١٢٤ ١٣٧ ٢٧٣	<u>شركة العز لصناعة الصلب المسطح</u> موردين - أرصدة دائنة
<u>٣٧٩ ٢٧٠</u>	<u>١٢٤ ١٣٧ ٢٧٣</u>	
٨٨ ٥٥٨	١١٠ ٥٢٩	<u>شركة مصر لصناعة المواسير والمسبوكات</u> موردون أرصدة دائنة حساب جاري دائن
٣٦٩ ٧١٢	٧٠٨ ٨٩٢	
<u>٤٥٨ ٢٧٠</u>	<u>٨١٩ ٤٢١</u>	
٣٥ ٩٠٦	--	<u>مجموعة شركات عز</u> شركة حديد عز - عملاء أرصدة دائنة شركة حديد عز - جارى دائن
٢٤ ٠٥١	٤٨ ٦٣٤	
٢ ٢٤٩ ١١٥	١ ٢١٧ ٦٥٦	شركة مصانع العز للدرفلة - عملاء أرصدة دائنة شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - عملاء أرصدة دائنة
٤ ٣٦٧	٨٤ ٤٦٤	
<u>٢ ٣١٣ ٤٣٩</u>	<u>١ ٣٥٠ ٧٥٤</u>	
<u>٣ ٨٨٢ ٩٩٥</u>	<u>١٢٧ ٧١١ ٣٥٥</u>	

٢-٣٢ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل بيع جنيه	قيمة التعامل شراء جنيه
أ- شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات "كونتراستيل"	حديد تسليح قشور وأكاسيد توريد سولار وبنزين إيجار معدات وأخرى إيجارات الإجمالي	٤٥٨ ٥٠١ ٧ ٣٨٨ ٨٨٥ -- -- ٦ ٠٠٠ ٧ ٨٥٣ ٣٨٦	-- -- ١ ٣٦٦ ١٦١ ١ ٠٤٤ ٨٩٢ ٢١٧ ٨٠٠ ٢ ٦٢٨ ٨٥٣
ب- شركة العز لصناعة الصلب المسطح	حديد تسليح مربعات بيليت فيروبيورن الإجمالي	-- -- -- --	-- ٢٥٩ ٩٣٣ ٦٨١ ٥٥ ٦٣٣ ٢٥٩ ٩٨٩ ٣١٤
ج- شركة مصر لصناعة المواسير والمسبوكات	بالتات خشب الإجمالي	-- --	١ ٢٩٦ ٩٦٨ ١ ٢٩٦ ٩٦٨
د- مجموعة شركات العز	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء شركة حديد عز شركة مصانع العز للدرفلة	٥ ١٨٨ ٩٢٥ ٢ ٣٥٠ ٢٢٩ ٥ ١٢٠ ٤٨٠ ١٢ ٦٥٩ ٦٣٤	-- -- -- --

٣-٣٢ هناك تنسيق قائم بين الشركة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسة الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٤-٣٢ وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصانع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

٥-٣٢ تقوم الشركة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٦-٣٢ تقوم الشركة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٧-٣٢ تقوم الشركة بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة نسبة تبلغ ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك.

٨-٣٢ تقوم الشركة بالتعامل مع البنك الاهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلي كابييتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار امريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري وتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد تمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ١٤-١).

٩-٣٢ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأى ملحقات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري وكافة المستندات اللازمة لذلك.

وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري في ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالإضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (ايضاح ١٤-١).

كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة في حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) على ان لا تتخطى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقاً لآخر ميزانية معتمدة.

١٠-٣٢ تم الاتفاق مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) على شراء حديد تسليح أطوال بدءاً من الأول من يناير ٢٠١٥ وذلك لمدة ٣ شهور تجدد لمدد متساوية عند إنتهائها مالم يطلب أحد الطرفين إنهاء التعاقد وذلك بحد أقصى ٣٠ ألف طن شهرياً وتنفيد ذلك الاتفاق فقد قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بشراء حديد تسليح بقيمة ٢٥٩,٩ مليون جنيه مصري بكمية ٣٧١ ٥٣ طن من شركة العز لصناعة الصلب (شركة تابعة) المسطح خلال الفترة.

١١-٣٢ تم توزيع الغرامة المدفوعة والمقضى بها في قضية السيطرة على منتج الحديد والتي صدر بها حكم محكمة النقض في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلاً من شركة حديد عز (الشركة القابضة) وشركة مصانع العز للدرفلة على أن توزع بينهما بنسبة ٥٠٪ و ٣٢,٩٦٪ و ١٧,٠٤٪ بقيمة ١٠,٢ مليون جنيه مصري و ٦,٧ مليون جنيه مصري و ٣,٢ مليون جنيه مصري على التوالي.

٣٣ - الارتباطات الرأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٤٩ مليون جنيه مصري تتمثل في:-

القيمة بالجنيه المصري	
١- مشروع إنشاء سور أرض بزان وحجرات المحولات	٨ ٠٧٢ ٧٦٩
٢- مشروع تصنيع سيارة نقل الخردة	٦ ٩٦١ ٩٣٨
٣- مشروع الإنذار ضد الحريق	٣ ٩٦٩ ٤٨١
٤- مشروع ساحة تخزين مربعات البليت	٣ ٧٤٦ ٠٣٦
٥- تصنيع توريد البواتق	٣ ٥٠٤ ٠٠٠
٦- مشروع ناقل الخردة بإدارة تداول الموارد	٣ ٠٩٢ ٨٤٩
٧- الأعمال الإنشائية بمصنع المسطحات	٣ ٠٥١ ٦٢٠
٨- توريد نظام سيمنتك	١ ٦٥٥ ٣٩١
٩- توريد حلل خبث	١ ٦١٧ ٥٢١
١٠- المبنى الإداري - القطاع المالي - القاهرة	١ ٥٨٤ ٦٦٣
١١- مبنى خدمات العملاء	١ ٤٣٤ ٥٥٤
١٢- توريد الموازين بمصنع خدمات المسطحات	١ ٣٨٥ ٠٥٤
١٣- مشروع سور الأرض الجنوبية	١ ٢٨٥ ٣٧٥
١٤- أخرى	٧ ٢٤٤ ٨٧٩
إجمالي	٤٨ ٦٠٦ ١٣٠

٣٤ - الالتزامات المحتملة

١-٣٤ بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المستقلة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة والتزامات محتملة أخرى وبينها كالتالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
		الاعتمادات المستندية
٣٤ ٠٧٢ ٠٧٨	١٧ ٢٣٩ ٨٤٢	دولار أمريكي
١ ٣١٨ ٦٠٦	١ ٦١١ ٦٣٠	يورو
--	٢ ٨٥٤ ٠٠٠	جنيه استرليني
		خطابات ضمان
١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠	دولار أمريكي
١ ٣٠٦ ٢٢٠	١ ٣٠٦ ٢٢٠	جنيه مصري

٢-٣٤ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بخلاف العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (إيضاح رقم ٣٢-٩).

وافق مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١١ اغسطس ٢٠١٤ على ما انتهت اليه الدراسات الخاصة بالبدائل التمويلية لاعادة الهيكلة التمويلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح للوصول الى الشكل الامثل لتمويل توسعاتها لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة او الموارد المخطط استخدامها ووفقا للدراسات المقدمة فى هذا الشأن والمتعلقة بزيادة راس مال الشركة طبقا للنتائج التي تم التوصل اليها فى تلك الدراسات.

وقد قامت إدارة الشركة التابعة بإعتماد الدراسة المالية المعدة من أحد المستشارين الماليين المستقلين والتي تفيد بأن القيمة العادلة لسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ تزيد عن قيمته الدفترية والاسمية فى حالة تحقق الافتراضات والتوقعات التي بنيت عليها الدراسة المذكورة اخذا فى الاعتبار عمليات اعادة الهيكلة التي تقوم بها الشركة ومساهمتها.

وفيما يلي أهم الافتراضات التي بنيت عليها تلك الدراسة والنتائج التي تم التوصل اليها:

استند تقرير المستشار المالي المستقل بشكل كبير على القوائم المالية المعتمدة من مراقب حسابات الشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وخطة العمل التقديرية المقدمة من إدارة الشركة عن الفترة من الأول من يوليو ٢٠١٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمعتمدة من مجلس إدارة الشركة التابعة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ والبيانات والمعلومات التفصيلية المكملة لخطة العمل.

ويشير التقرير الي أن الشركة حصلت في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة وتخصيص الطاقة اللازمة للمشروع والشركة لم تبدأ في إقامة أي مشروع في المشروعات المنصوص عليها في الرخصة وهي مصنع للحديد المختزل وفرن صهر ثاني وزيادة طاقة درفلة بلاطات الصلب، كما أن خطة العمل المقدمة من إدارة الشركة والدراسة المعدة من قبل شركة جدوى للاستشارات لم يتضمن الاستثمار في أية مشروعات جديدة مستقبلية تتعلق برخصة الطاقة المنظورة أمام القضاء، ومن ناحية أخرى فان الرخصة الخاصة بشركة مصنع العز للدرفلة (شركة شقيقة) ذات أهمية خاصة بالنسبة للشركة، وفور بدء الشركة الشقيقة في الانتاج سيوجه جانب كبير من انتاجها للشركة لتعظيم نسبة مكورات الحديد من الشركة الشقيقة ليصل الى ٨٥٪ من خليط المواد الخام.

وقد تم الاعتماد في الدراسة على زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح باستخدام الدائنية المستحقة لشركة حديد عز (الشركة الأم) بقيمة ٢٨٨ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع طبقاً للدراسة بمبلغ ٨٨٨ مليون دولار أمريكي.

وقد قام المستشار المالي المستقل باستخدام طريقة صافي التدفقات النقدية الحرة المخصومة لتحديد القيمة العادلة لسهم العز لصناعة الصلب المسطح المحتسبة على أساس معدل خصم ٨,٨٦٪ عن فترة التنبؤات المالية من الأول من يوليو ٢٠١٤ وحتى نهاية العام المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وقد بلغت القيمة العادلة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح باستخدام طريقة التدفقات الحرة النقدية المخصومة مبلغ ٧٨٥ مليون دولار أمريكي ويكون سعر السهم ١٣,٠٨ دولار أمريكي وهو ما يساوي ٢,٦٩ مرة من القيمة الدفترية للسهم والتي بلغت ٤,٨٧ دولار أمريكي وفقاً للمركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠١٤، والافتراضات الموضحة تفصيلاً بالدراسة المقدمة من المستشار المالي المستقل.

بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ قرر مجلس إدارة شركة حديد عز (الشركة الأم) الموافقة على قيام الشركة بزيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) باستخدام الدائنية المستحقة لشركة حديد عز (الشركة الأم) لدى شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) وذلك على أساس القيمة العادلة للسهم.

وقد وافق مجلس إدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤ على زيادة رأس المال المصدر باستخدام الدائنية المستحقة لشركة حديد عز (الشركة الأم) لدى الشركة التابعة وذلك على أساس القيمة العادلة للسهم.

بتاريخ ٩ إبريل ٢٠١٥ وافق مجلس إدارة شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) على دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال المصدر للشركة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم بإجمالي مبلغ ٢٥٥ مليون دولار أمريكي وتعديل المادتين رقم (٦)، (٧) من النظام الأساسي (شركة تابعة) على أن يكون أكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال تحويل دائنيتهما إلى الشركة التابعة إلى رأس المال.

وبتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للشركة التابعة على زيادة رأس المال وفقاً لمقترح مجلس الإدارة وجرى إستكمال الاجراءات القانونية لتعديل النظام الاساسي للشركة التابعة والتأشير بالسجل التجارى.

٣٥- دعاوى ومنازعات قضائية

١-٣٥ دعاوى قضائية بشأن شركة العز للصلب المسطح

حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة فى اقامة اية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن فى الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة و حسن سير العدالة، و يرى المستشار

القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى الغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٥ .
وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي على المتهمين بصفتهن الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
وبناء على ذلك فإن إدارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوى.

٢-٣٥ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح

- قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر ونسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرضى والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقا للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.
هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوى وهناك عدد ٥٢ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقي ثلاثة دعاوى لا تزال متداولة.

- قام بعض العاملين بالشركة بإقامة عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

عدد	الحكم
٢	رفض (احدهم لازالت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولي (لازالت مستأنفة)
١	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازالت متداولة

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقا لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق أى من العاملين بها.

٣-٣٥ القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة الى محكمة الجنايات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق اموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء الترحيح أو بتسهيل ترحيح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين فى تلك القضية استقالتهم اما باقي السادة العاملين المحالين الى محكمة الجنايات فأنهم استمروا فى شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائى من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ٨٣ق وتمت الاحالة الى محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ١٣ سبتمبر ٢٠١٥.

ويرى المستشار القانوني للشركة الاتي:-

١- يترتب على النقض الغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة واعادة المحاكمة مرة اخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في احكام البراءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية المقضي بها على نشاط الشركة أو نمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة منفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقيدة للحرية أو جزاء مالي أصلي ولا يؤثر هذا الشق على أموال الشركة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشيء.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على نمرة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضددهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٤-٣٥ دعاوى قضائية بشأن التعدي على اراضي الشركة

حدثت بعض التعدييات على جزء من اراضي الشركة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية املاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية املاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضي ومازالت تلك القضايا متداولة امام القضاء.

٥-٣٥ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة والغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجددا بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

ويرى المستشار القانوني للشركة الاتي:-

١. ان الغرامات المقضى بها في الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.

٢. التزام شركة العز الدخيلة - الإسكندرية بالغرامات المقضى بها مؤسسا على مبدأ المسؤولية التضامنية.

٣. الحكم الاستئنافي المشار إليه مرجح الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة في إتهامها الى تقرير داخلي تم اعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث اسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الإختصاص في بحث مدي قيام المخالفة من عدمه طبقاً للقانون الذي انتهى الى عدم وجود مخالفة.

بالإضافة الى ان الحكم الإستثنائي لم يراعى تطبيق القانون الأصلح وهي قاعدة دستورية في شأن العقاب اذ ان الفترة محل المسائلة تقع خلال الاعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الأقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصري ولا يؤثر في تعديلها بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الذي شدد العقوبة برفع الحد الأقصى الى ٣٠٠ مليون جنيه مصري لانه قانون لاحق للواقعة المنسوبة الى المسؤولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.

علما بان المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببراءتهم جميعا مما نسب إليهم على ما ثبت للمحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تحققت لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتمتع بالريادة السعرية واقل تكلفة إنتاج واعلي هامش ربح وأفضل جودة واكبر طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بحد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة، الأمر الذي يكون معه الاتهام المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون.

وقد قامت إدارة الشركة خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الاول من سبتمبر ٢٠١٤ باصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية باجمالى ٥٥,٥٦٠ مليون جنيه مصري وذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذا جزئيا على نمة الحكم فى الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

وقامت إدارة الشركة وشركات المجموعة بالطعن على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ أقتصادية لتكون العقوبة المالية المقضى بها هى الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة وإستناداً لرأى المستشار القانونى للشركة فقد تم تحميل الأرباح المرحلة بمبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصري يتمثل فى نصيب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية من الغرامة المدفوعة.

ويرى المستشار القانونى للشركة عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بالشركة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتتحمل شركة عز الدخيلة للصلب - الاسكندرية والشركات الاخرى بكل الغرامات المالية بنسبة ماعاد عليها من نفع دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم فى القضية.

شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - ٣٦-

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD فى عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء فى عمليات الشراء او البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا اليها نسبة ٥٪.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ الف جنيه استرليني قيمة نصيبها فى مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها وقد ورد خطاب فى ٣١/٨/٢٠١٢ يفيد بأن الشركة فى حالة تصفية ومازالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٣٧ - شركة EZDK Steel Europe GmbH

قامت الشركة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة إلى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بلغت ٨٦٤ ٢٨٨ جنيه مصري.

٣٨ - هيئة ميناء الإسكندرية

١-٣٨ قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز ادارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات والشركة لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعلقي للدعوى لحين الفصل فى الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (ايضاح رقم ١٤-٢).

٢-٣٨ قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة لدى البنوك. وترى ادارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذة المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٣/٢/١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصرى ويجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر الحكم بعدم الأختصاص والإحالة إلى مجلس الدولة ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

٣٩ - الأحداث اللاحقة لتاريخ اعداد القوائم المالية

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥، فقد تم توزيع أرباح نقدية اجمالية وفقاً للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣٧ ٢٦٢ ٣١٦ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ١٥ جنيه مصري للسهم ومتضمنة توزيعات الأرباح الفترية السابق إقرارها بموجب الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ الأول من أكتوبر ٢٠١٤.